حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٧)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

(دورية علمية محكمة)

جامعة عين شمس

كلية الآداب

فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء
بحث ميداني بقريتين بمحافظة أسيوط

أحمد زين العابدين أحمد *

مدرس علم الاجتماع الأسري– كلية الآداب – جامعة أسيوط

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في الريف المصري، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث قام بتطبيق الدراسة الميدانية على عينة من المستفيدين من برنامج تكافل بقريتي "**العزايزة**" و"**المشايعة**" بمركز الغنايم بمحافظة أسيوط، وبلغ عدد مفرداتها ٣١٤ من المستفيدين من برنامج تكافل، وتم تطبيق مقياس من تصميم الباحث بعد إخضاعه للتحكيم، وأظهرت النتائج في مجملها أن هناك تدنيًا في قيمة المساعدات التي تتلقاها غالبية الأسر المستفيدة من البرنامج، وأن أوجه إنفاق المساعدات المقدمة من البرنامج يأتي في مقدمتها الإنفاق على الطعام والشراب والكهرباء والمياه والمرافق، وأن تنفيذ البرنامج أثر في زيادة درجة الوعي لدى المستفدين باهتمام الدولة بهم، كما تبين أن البرنامج أجبر الأسر الفقيرة على متابعة الحالة الصحية والتعليمية لأطفالهم، كما أسهمت تلك المساعدات في الحد من تشغيل الأطفال، ومن أهم المعوقات التي تواجه برنامج تكافل في الريف عدم اشتماله على تقديم مساعدة عينية، وأيضًا محدودية عدد الفقراء الذين يشملهم البرنامج، وخاصة من المتزوجين حديثًا، وعدم تناسب المساعدات المقدمة من البرنامج مع الاحتياجات الفعلية لأسر المستفيدين، وتدني قيمة المساعدة الشهرية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

يعد الفقر أحد أهم الظواهر المجتمعية التي حظيت باهتمام الباحثين في عدد من العلوم الاجتماعية، ويعكس ذلك الأهمية والخطورة التي تمثلها الظاهرة سواء من حيث مسبباتها أو الآثار الناجمة عنها، ولعل ما يجعل تلك الظاهرة محل اهتمام الباحثين في علم الاجتماع والاقتصاد والاقتصاد السياسي كونها تشكل أحد التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم، بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي والاجتماعي، على حد تعبير محمد صادق، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم، ويتفاوت حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى، كما أن طرق مكافحتها والحد من انتشارها باستخدام البرامج والآليات والسياسات تختلف باختلاف تقدم هذه الدول(١).

ووصف الرئيس الجنوب إفريقي "مبيكيMbeki"ظاهرة الفقر في العالم في قمة الأرض بـ"جوهانسبورغ Johannesburg"سنة٢٠٠٢، بقوله: "**العالم أصبح اليوم جزيرة أغنياء تحيط ببحار من الفقراء**"(٢)، فرغم أن العالم شهد في بداية القرن الماضي تطورًا كبيرًا في الناتج العالمي الإجمالي بما يكفي ليعيش جميع سكان الأرض في رفاهية، إلَّا أنَّ جميع الإحصائيات لا زالت تشير إلى أنَّ أغلب سكان العالم لا زالوا يعانون من الفقر المدقع والجوع والمرض وانعدام الفرص، كما نظمت اليونسكوUNESCO ندوة دولية عام ٢٠٠٢ بعنوان "**تكوين رأس المال الاجتماعي للحد من الفقر**"، وخلصت الندوة إلى أهمية دور رأس المال الاجتماعي في القضاء على الفقر والاستبعاد من خلال بناء القدرات والمؤسسات، وحشد الطاقات بهدف الدعوة إلى تمكين الفقراء للتمتع بحقوقهم(٣).

ويعد الفقر مسألة نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي المجتمع الواحد من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى، كما أن الفقراء في إطار المجتمع الواحد ينقسمون إلى فئات، فهناك فئات تعاني من الفقر بصورة مرتفعة، وأخرى تعاني منه بشكل متوسط، وثالثة تعاني منه بشكل منخفض، ومن ثم فإن التدخل المجتمعي لمساعدة تلك الفئات يتدرج وفقًا لدرجة حدة الفقر(٤)، إضافة إلى ذلك فإن مستويات الفقر على مستوى العالم ترتفع في المناطق الريفية عن الحضرية، وتشير الدراسات أن ثلاثين بالمائة من الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون في المناطق الريفية، كما تؤكد الدراسات أن فقراء الحضر يحظون بالاهتمام أكثر من فقراء الريف(٥).

وإذا انتقلنا من الصعيد العالمى إلى حالة المجتمع المصرى نجد أن معدلات الفقر ما زالت مرتفعة، حيث بلغت نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية ٢٧.٨% مقارنة مع ٧٢.٢% من غير الفقراء تبعًا لإحصائية عام ٢٠١٥، ويمكن ترتيب محافظات الجمهورية حسب معدل الفقر كماهو واضح في الجدول التالي(٦):

م	المحافظة	الفقراء	غير الفقراء
١	أسيوط	٦٦	٣٤
٢	سوهاج	٦٥.٨	٣٤.٢
٣	قنا	٥٧.٨	٤٢.٢
٤	المنيا	٥٦.٩	٤٣.١

م	المحافظة	الفقراء	غير الفقراء
١٠	الجيزة	٢٨.٦	٧١.٤
١١	الاسماعيلية	٢٤.١	٧٥.٩
١٢	البحيرة	٢٣.٧	٧٦.٣
١٣	شمال سيناء	٢١.١	٧٨.٩

م	المحافظة	الفقراء	غير الفقراء
١٩	المنوفية	١٦	٨٤
٢٠	الدقهلية	١٥.١	٨٤.٩
٢١	الشرقية	١٤.١	٨٥.٩
٢٢	القليوبية	١٣.١	٨٦.٩

٥	مطروح	٥٦.٧	٤٣.٣	١٤	كفر الشيخ	١٩.٤	٨٠.٦	٢٣	الإسكندرية	١١.٦	٨٨.٤
٦	أسوان	٤٨.٦	٥١.٤	١٥	دمياط	١٨	٨٢	٢٤	الوادي الجديد	١١.٣	٨٨.٧
٧	بني سويف	٤٣.١	٥٦.٩	١٦	القاهرة	١٧.٥	٨٢.٥	٢٥	جنوب سيناء	٧.٦	٩٢.٤
٨	الاقصر	٤١.٢	٥٨.٨	١٧	السويس	١٧.١	٨٢.٩	٢٦	بورسعيد	٦.٧	٩٣.٣
٩	الفيوم	٣٥.٧	٦٤.٣	١٨	الغربية	١٦.٥	٨٣.٥	٢٧	البحر الأحمر	٤.٦	٩٥.٤

جدول رقم (١) يوضح ترتيب محافظات الجمهورية حسب نسبة الفقراء إلى غير الفقراء لعام ٢٠١٥

ومن خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتضح أن الفقراء يتركزون في صعيد مصر أكثر من الوجه البحري والمحافظات الساحلية، بل إن الفقر يتركز أكثر في الريف، فطبقًا للإحصائية التي أعدها الصندوق الاجتماعي للتنمية لأفقر القرى المصرية تبين أنه بين أفقر ١٢٦ قرية (تزيد نسبة الفقر بها عن ٨٠% من السكان) يوجد في محافظة أسيوط وحدها ٦٤ قرية، كما أشار التقرير أيضًا أنه بين أفقر ٥٠٠ قرية على مستوى الجمهورية (تزيد نسبة الفقر بها عن ٧٥%) يوجد في محافظة أسيوط ١٤٠ قرية، وفي محافظة سوهاج ١٢٤ قرية، وفي بني سويف ٥٨ قرية، وفي الجيزة ٥٥ قرية، وفي قنا ٤٨ قرية، وفي أسوان ٣٥ قرية[٧]، وبناء على ذلك فإن مشكلة الفقر خاصة في الريف المصري تأتي من أهم المشكلات التى يجب التصدي لها.

وشهد المجتمع المصرى تحولات جذرية بعد عام ٢٠١١، كان من أهمها الاهتمام بالفقراء لتحقيق العدالة الاجتماعية وعلاج الآثار التى خلفتها السياسات التى طبقت خلال السنوات السابقة، وكان من بين البرامج التي وضعتها الحكومة لمواجهة الفقر برنامج تكافل وكرامة، الذي شمل عددًا من الفئات الاجتماعية التي كانت مهمشة لفترات طويلة، كما أنه اليوم يتم طبيقه على مستوى الجمهورية، وهذا ما دعا الباحث للاهتمام به في دراسته الراهنة، حيث يحاول أن يبحث في مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف المصري.

أولًا- مشكلة الدراسة :

تتحمل الدولة في مختلف بلدان العالم النامي منها والمتقدم مهمة العناية بالفقراء على اختلاف شرائحهم، وينبع هذا الاهتمام من مسئولية الدولة في رعاية مواطنيها، وتختلف قدرة الدولة على تنفيذ برامج رعاية وتحسين أوضاع الفقراء باختلاف قدراتها الاقتصادية، وقد اتجهت الدولة في مصر منذ عقود طويلة نحو اتخاذ عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تقديم الرعاية إلى الكثير من الفئات المعوزة في المجتمع، وتشرف وزارة الشئون الاجتماعية على تنفيذ تلك البرامج، والتي تتنوع ما بين برامج موجهة لكبار السن والأرامل والأيتام وبرامج أخرى موجهة للمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد جاء برنامج تكافل وكرامة ضمن منظومة الدولة للرعاية الاجتماعية، وذلك بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١، ومن ثم جاء اتجاه الباحث نحو دراسة هذا الموضوع، والذي يهدف إلى محاولة بحث مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في صعيد مصر، في ضوء ما أعلنت عنه وزارة التضامن الاجتماعي أن عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بلغ أكثر من ٣.١ مليون أسرة حتى فبراير ٢٠١٧، بل تستهدف زيادة عدد المستفيدين ليصل إلى ٣.٢ مليون أسرة بحلول شهر يونيو ٢٠١٧، بدلا من ٣.١ مليون أسرة كما كان مقررًا عند بداية تنفيذ البرنامج[٨]، ولعل هذا يوضح مدى

انتشار البرنامج في كافة أنحاء المجتمع المصري في الريف والحضر، وفي كافة مناطق الجمهورية، وعدم اقتصاره على منطقة دون أخرى.

وستركز هذه الدراسة على أوضاع الفقراء في واحدة من أفقر محافظات الجمهورية، وهي محافظة أسيوط، بل داخل ريفها بمركز الغنايم، وتنطلق هذه الدارسة من تساؤل رئيس مؤداه "**ما مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في صعيد مصر؟**".

ثانيًا- أهمية الدراسة :

- قلة الدراسات التي أجريت على برنامج تكافل في المجتمع المصري.
- ما أكدته الإحصاءات الرسمية فيما يتعلق بمستوى الفقر وحجم شريحة الفقراء في مجتمع الدراسة (محافظة أسيوط).
- كما تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية التقييم المستمر للبرامج التي تستهدف الفقر والتعرف على المعوقات التى تعترض تطبيقها؛ من أجل تفعيل دورها فى تحسين مستوى معيشة الفقراء.
- يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع سياسات اجتماعية واقتصادية من شأنها رفع مستوى الاستفادة من برنامج تكافل وتفعيل دوره في تحسين أوضاع الفقراء في صعيد مصر، بل ويمكن تطبيقها على مستوى الجمهورية.

ثالثًا- الأهداف والتساؤلات:

أ- أهداف الدراسة:

تمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوقوف على **مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في الريف**، وتحت إطار هذا الهدف العام ثمة أهداف فرعية، وهي:

١- الكشف عن الخصائص الاجتماعية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل بالريف المصري.
٢- الوقوف على دور المساعدات المقدمة من برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستفيدين.
٣- التعرف على دور المساعدات المقدمة من برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين.
٤- الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من الاستفادة من برنامج تكافل بالريف؟

ب- تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في الريف؟، وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

١- ما الخصائص الاجتماعية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل بالريف؟
٢- ما دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمستفيدين؟
٣- ما دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين؟
٤- ما أهم المعوقات التي تحد من الاستفادة من برنامج تكافل في الريف؟

رابعًا- الإطار النظري للدراسة:

(١) مفهومات الدراسة:

أ- الفقر:

الفقر حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء، وتدني الأوضاع الصحية، والمستوى التعليمي، وتدني أحوال الإسكان، وانعدام الأصول الرأسمالية والمدّخرات[٩]، بل ويعني إيضًا الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية، كالعيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة، والإبداع، والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية، والكرامة، واحترام الذات، واحترام الآخرين[١٠]، فليس الكم وحده هو المحدد للفقر، ولكن الكيف إيضا أمر أساسي، من هنا جاءت نسبية حالة الفقر في المجتمعات[١١]، وقد تعددت التعريفات التي وضعت لمفهوم الفقر، لعل من أهمها:

عرف **روبرت مكنمارا** Robert McNamara الفقر بأنه تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة لسوء التغذية، والجهل، والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة[١٢].

وتعرف مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين United Nations (UNHCR) High Commissioner for Refugees الفقر بأنه حالة إنسانية تتسم بالحرمان المزمن، أو المستديم من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والسلطة اللازمة للاستمتاع بمستوى معيشة لائق من الحقوق المدنية والثقافة والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى[١٣]، ويرى **محمد أحمد** أن الفقر يعني إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى أقل من المستويات الأخرى للمعيشة السائدة والمنتشرة في المجتمع نفسه أو في المجتمعات الأخرى[١٤].

ويعرف **سليمان بوخيط** الفقراء بأنهم الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية (غذاء ، ملبس، سكن)، أو الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية، التعليم، والمواصلات، وغيرها[١٥].

كما يعرف الفقر بأنه تدني الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لضمان استدامة الحياة، ويتضمن الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، ومحدودية الحصول على فرص التعليم، والخدمات الأساسية الأخرى، وعدم كفاية السكن، والعيش في بيئات غير آمنة، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد، كما يتميز بعدم المشاركة في صنع القرار في الحياة المدنية، والاجتماعية، والثقافية[١٦]، وعرف **مجلس وزراء المجموعة الأوروبية** الفقر بأنه "الأفراد والأسر ذات الموارد المادية والثقافية المحدودة، والتي تبعدهم عن الحد الأدنى المقبول للحياة في الدولة التي يعيشون فيها"[١٧].

وعرف **أحمد حمدان** الفقر بأنه القصور المصاحب لدخل معين عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد، ويمكن تمييز الفقراء بأنهم هؤلاء الناس العاجزون عن مقابلة حاجاتهم الأساسية لأن دخولهم ضئيلة[١٨].

- **التعريف الإجرائي للفقر:** عدم كفاية دخل الأسرة عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية والضرورية اللازمة للإنسان، والمتمثلة في الغذاء والرعاية الصحية والتعليم، والمأوى وتملك السلع، وتوفر الاحتياطي المادي لمواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها الفرد أو الأسرة.
- **التعريف الاجرائي للفقير:** الفقير هو من كان دخله أو استهلاكه يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن الفقر يقاس

حاليا بعدد الاشخاص الذين يعيشون بأقل من (١,٢٥ دولار في اليوم) [١٩]، وهو ما يكافئ دولارين في اليوم بالعملة المحلية المصرية، وذلك وفقا لتقديرات البنك الدولي.

ب- الفاعلية:

تشير كلمة الفاعلية في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الكفاية، ونعني بها القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقًا لمعايير محددة مسبقًا[٢٠]، وتشير الفاعلية إلى المدى الذي يحقق فيه البرنامج أهدافه[٢١]، وفي العمل الاجتماعي تعرف الفاعلية بأنها عملية التعرف على نتائج، وآثار، وإنجازات برامج الخدمات الإنسانية[٢٢].

ويمكن تعريف الفاعلية إجرائيا في هذه الدراسة بأنها قدرة برنامج تكافل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف المصري.

(٢) رؤية تحليلية لبرنامج تكافل وكرامة:

يعد برنامج تكافل أحد برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة المصرية في عام ٢٠١٥ بعنوان " تكافل وكرامة"، بهدف تقديم دعم نقدي للأسر الأكثر احتياجا من أجل مساعدتهاعلى الخروج من براثن الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وكان من المقرر أن تبلغ مدة تنفيذ البرنامج ثلاث سنوات، من خلال اتفاق قرض مع البنك الدولي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، على أن يتم تدبير باقي التمويل من المصادر المحلية، وينقسم برنامج تكافل وكرامة إلى برنامجين فرعيين، هما[٢٣]:

أ- برنامج تكافل: برنامج دعم نقدي مشروط يستهدف الأسر الفقيرة التي لديها أطفال من سن (يوم : ١٨) سنة، مع اشتراط التزام الأسر المستفيدة التي لديها أطفال ٦ سنوات فأكثر بإلحاقهم بالمدارس وانتظامهم بنسبة حضور ٨٠٪ على الأقل، وتوفير الرعاية الصحية للأم والطفل (أقل من ٦ سنوات)، وتحصل الأسرة التي تنطبق عليها هذه الشروط على مبلغ ٣٢٥ جنيها شهريا، و ٦٠ جنيها لطالب المرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى ٨٠ جنيها لطالب المرحلة الإعدادية و١٠٠ جنيه لطالب المرحلة الثانوية بحد أقصى ثلاثة طلاب للأسرة.

ب- برنامج كرامة: برنامج دعم نقدي غير مشروط يستهدف الفئات غير القادرة على العمل، مثل كبار السن أكبر من ٦٠ سنة (كان مقررًا في البداية استهداف كبار السن حتى ٦٥ عامًا، وتم تخفيضها إلى ٦٠ عامًا في ظل حزمة برامج الحماية الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة بعد قرار تعويم الجنيه المصري في الثالث من نوفمبر٢٠١٦م) والمعاقين، ويحصل الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط على مبلغ ٣٥٠ جنيها شهريًا لكل فرد، وبحد أقصى ثلاثة أفراد داخل الأسرة الواحدة.

وبدأ تنفيذ برنامج تكافل وكرامة في مارس ٢٠١٥ ، وبلغ عدد الأسر التى تم شمولها بالدعم النقدي حتى (يونيو ٢٠١٧م) ١.٧٣٩.٠٠٠ أسرة بما يمثل ٨.٢ مليون مواطن موزعين على ٥٦٣٠ قرية فى ٣٤٥ مركزًا فى جميع محافظات الجمهورية، وبلغ إجمالي الدعم المنصرف على الأسر المستفيدة ما يقرب من ٧.٥ مليار جنيه مصري تراكمي على مدار عامين[٢٤]، ويعد برنامج "تكافل " أحد آليات تطوير نظم الحماية الاجتماعية، وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وجاء البرنامج استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الحكومة المصرية، وجهودها فى تبني سياسات عادلة[٢٥].

(٣) الدراسة الاجتماعية للفقر:

أ- أنواع الفقر:

هناك شكلان أساسيان للفقر، هما فقر الدخل، والفقر الإنساني[٢٦]:

أ- فقر الدخل: الذي يعرّف بمقياس ما يتوافر للإنسان من سلع وخدمات، متمثلًا في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد، ومقاربة فقر الدخل هي المقاربة المتبنّاة على أوسع نطاق في وضع السياسات ورسم مساراتها، والمقياس الأوسع استخدامًا لتحديد الفقر في نطاق هذه المقاربة يعتمد النسبة العددية، أي إجمالي نسبة السكان التي تعيش دون مستوى معيشي متفق عليه، اصطلح على تعريفه بخط الفقر، وقد أشاع البنك الدولي استخدام خطوط الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولارًا أو دولارين للفرد يوميًا.

ب- الفقر الإنساني: الذي يعرّف بمقياس الدخل، وبأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية، مثل التعليم، والصحة، والحرية السياسية.

والفقر حالة يواجه فيها الناس مشقة كبيرة في الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء Foods والمسكنShelter والملبس Clothing، وتبعًا لهذا يقسم الفقر إلى[٢٧]:

أ- الفقر المطلق Absoulute Poverty: هو وضع يفتقر فيه الفرد إلى الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية للحياة، كالمأكل، والملبس، والمسكن، ويعبر عن الفقر المطلق عادة كظروف معيشية تقل عن عتبة معينة Certain threshold أو حد أدنى Minimum، فمثلًا حدد البنك الدولي The World Bankهذه العتبة عند ١.٢٥ دولار أمريكي في اليوم، بينما تحددها منظمة الأمم المتحدة United Nations بواحد دولار في اليوم، ووفقًا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة يوجد ١.١ مليار شخص يعيشون في حالة الفقر المطلق حول العالم.

ب- الفقر النسبيRelative Poverty: لا يعني عدم قدرة الفرد على الحصول على الاحتياجات الضرورية، ولكن عجزه عن المحافظة على مستوى العيش الذي يعيشه غالبية أفراد المجتمع، حيث يقاس الفقر النسبي بمقارنة حالة معينة مقابل وضع متوسط أو ضعيف داخل المجتمع، وبالتالي فإن الفرد لا يفكر في احتياجات البقاء على قيد الحياة، ولكن في عدم الحصول على السلع والخدمات غير الضرورية، فاليوم مثلا في الولايات المتحدة على الرغم من أن امتلاك الفرد لجهاز الكمبيوتر والهاتف المحمول غير مؤثر في البقاء على قيد الحياة إلا أن عدم امتلاكهم دليل على وضع الفقر النسبي.

وتواجه الشعوب موجات من الفقر هذه الموجات قد تجعل من الفقر أحد نوعين[٢٨]:

أ- الفقر العابر أو المؤقت Tempora Poverty: ويشير إلى الفقر لأجل قصير أو موسمي، مثال ذلك الفقر الذي يصيب المناطق الزراعية نتيجة لقلة الأمطار، والفقر المؤقت يكون نتيجة لأسباب مؤقتة عندما تزول تنتهي معها حالة الفقر.

ب- الفقر المزمن Chronic Poverty: ويشير إلى الفقر طويل الأجل، ويكون نتيجة لأسباب هيكلية في الفرد ذاته، فمن يعيشون في حالة الفقر المزمن هم من يحصلون على دخل فعلي أو متوقع في حالة تعطلهم، يقل عن خط الفقر، فهؤلاء ليس لديهم القدرات والإمكانات التي تمكنهم من الحصول على عمل ذي دخل مناسب أعلى من خط الفقر.

ب- قياس الفقر:

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء، ومعرفة أماكن تواجدهم، وحجمهم، نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديموجرافية ومستوياتهم التعليمية

والصحية، وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر، فعند قياس الفقر عادة ما يتم الإشارة إلى مؤشرات الإنفاق أو الدخل كونها أكثر أهمية، وتنقسم طرق قياس الفقر إلى اتجاهين[٢٩]:

١- اتجاه الرفاهية Walfares: ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الفقر، مثل دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر، وهناك اقترابات متعددة لقياس الرفاهية في إطار مجتمع ما يتواجد الفقر إذا ما عجز الفرد أو الأسرة عن الوصول إلى مستوى معين من المعيشة أو الرفاهية وهو الحد الأدنى المقبول في هذا المجتمع.

٢- اتجاه اللارفاهية Non Welfares: يُعنَى هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، مثل التغذية، والصحة، والتعليم، ويركز على قضايا مثل: سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الأمية، كونها نتائج مباشرة لانتشار الفقر، ويعبر عن المؤشرات الاجتماعية للرفاهية بالاحتياجات الأساسية، وترتبط بعدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية بصورة وثيقة بالفقر.

وإذا كان الفقر يشمل أولئك الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم[٣٠]، فإن هناك طرقا وأساليب مختلفة لقياسه حسب الغرض الذي تستهدفه عملية القياس، وحسب توفر البيانات اللازمة لتطبيق أيٍّ من هذه الطرق والأساليب، وعوامل أخرى، إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرًا تطورًا كبيرًا، فظهرت أساليب متعددة، وأكثرها شيوعا في هذاالمجال هي[٣١]:

أ- أسلوب خط الفقر: يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط الفقر أو عتبة الفقر، وعلى أساس خط الفقر يتم تقديم عدد من مؤشرات الفقر، أهمها نسبة الفقر، وفجوة الفقر، وشدة الفقر، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأوسع استخداما لقياس وتحليل الفقر، وتم تطبيقه في معظم الدول العربية، لكن تطبيقه يتطلب توفر بيانات ملائمة عن نفقات الأسر ودخولها.

ب- أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة: يمتاز هذا الأسلوب بأنه لا يعتمد فقط على الحاجات الأساسية المعتمدة على دخل الأسرة، إضافة إلى أن البيانات المطلوبة لتطبيق هذا الأسلوب تكون أكثر إتاحة ودقة، إذ يمكن تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة ، دون الحاجة إلى مسوحات نفقات الأسرة ودخلها، أو إلى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل.

ج- أهم أبعاد الفقر ما يلي[٣٢]:

١- **البعد الاجتماعي:** يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها، هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع، مثل عدم تقديم الخدمات كالرعاية الصحية، والتعليم، وإصابات العمل لأفراد المجتمع، والتي تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى الفقر.

٢- **البعد السياسي:** حيث إن التوزيع الجغرافي في بعض المجتمعات قد يؤثر في مستوى المعيشة للأفراد نتيجة لقلة الموارد المتاحة، ولا ننسى دور الحروب في تأثيرها في تدني مستوى المعيشة للأفراد، كما أن دور السياسة في بعض المجتمعات يكون من مسببات الفقر، نتيجة امتلاك بعض أفراد المجتمع ثروات طائلة.

٣- البعد الاقتصادي: يظهر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات، والتي تؤثر في أفراد المجتمع، ولا نستبعد دور الخصخصة، والعولمة، واتفاقيات الجات في تعميق مشكلة الفقر، ولعل عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع له دور في تعميق ظاهرة الفقر.

٤- البعد التاريخي: إن المتفحص خارطة الفقر في العالم يكشف عن مجموعة من الدلالات ذات الأبعاد التاريخية، والتي ترتبط بالاستعمار، حيث نلاحظ أن أكثر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة كانت إلى وقت قريب مستعمرة من قبل القوى الاستعمارية، هذه الأخيرة أسهمت سياستها في نهب خيرات هذه الدول، وتهميش سكانها، بالإضافة إلى نشر الكثير من المظاهر السلبية، كالأمية، والجهل، وتجريدهم من الأراضي الخصبة والاستحواذ على الممتلكات على اختلاف أنواعها، وهذه كلها عوامل أسهمت في التأخير الزمني لبلدان الجنوب المستعمرة في ركب قطار التقدم، وأثرت في الوقت نفسه في زيادة نسبة التخلف والفقر بهذه البلدان وشعوبها.

د- بعض المغالطات الشائعه حول الفقر، منها(٣٣):

١- الناس فقراء لأنهم كسالى عن العمل People Are Poor Because They Are Too Lazy to Work: يعتقد بعض الناس أن الفقير فقير؛ لأنه كسول عن العمل، إلا أن بعض الدراسات كشفت زيف هذه المغالطة، حيث تبين أن نصف الفقراء ليسوا في سن العمل(أقل من ١٨ عامًا أو أكبر من ٦٥ سنة)، والفقراء الذين في سن العمل لديهم أسباب وجيهة لعدم العمل، كالمرض، والإعاقة، بل نلاحظ اليوم أن الكثير من الفقراء يعملون، ولعل الزيادة في أعداد الفقراء من العاملين يرجع إلى:

أ- على الرغم من زيادة فرص العمل في الوقت الحاضر إلا أن أغلبها أعمال خدمية منخفضة الأجر (عامل، حارس ...).

ب- العديد من الشركات تسعى للحصول على العمالة الرخيصة من أي مكان في العالم، بل أصبحت تبحث عن بناء المصانع بجوار الأيدي العاملة الرخيصة.

ج- أغلب الفقراء من النساء والشباب الذين لا يستطيعون تسويق مهاراتهم وخبراتهم في أسواق العمل، وغالبًا ما يضطرون إلى العمل بوظائف مؤقتة غير آمنة.

٢- معظم الفقراء من الأقليات، ومعظم الأقليات فقراء Most Poor People Are Minorities, and Most Minorities Are Poor: وهي مغالطة غير صحيحة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن أغلب الفقراء تبعًا للدراسات والبحوث هم من البيض مقارنة بالسود، إلا أن دراسات الفقر بالولايات المتحدة في البداية ارتبطت بالسود؛ لأنها ارتبطت بالحصول على الحقوق والحريات للأقليات في بداية الستينات.

٣- معظم الفقراء هم في أسر تتكون من الأمهات مع الأطفال Most of the Poor are Single Mothers with Children: وهذه العبارة صحيحة، وهي مرتبطة بظاهرة تأنيث الفقر Feminization of Poverty، حيث إن هناك نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة تترأسها المرأة.

٤- معظم الفقراء يعيشون داخل المدن التاريخية والريف Most People in Poverty Live in the Inner Cities، مقارنة بالمدن حديثة النشأة: وهذه العبارة صحيحة، حيث يلاحظ أن الفقر في المناطق الريفية أعلى من المناطق الحضرية، حيث ترتفع معدلات البطالة وتقل الأجور في الريف، بالإضافة إلى انخفاض المستويات التعليمية

ومحدودية المهارات، لذا نجد أن الفقر الريفي غير مرئي rural poverty is invisible لأنه يحدث في جيوب معزولة isolated pockets.

٥- برامج الرفاهية المقدمة للفقراء تضغط Welfare Programs for the Poor Are Straining على ميزانيات الدول: حيث نلاحظ أن برامج المساعدة المقدمة لذوي الدخول المنخفضة تكلف الحكومات الكثير.

(٤) بعض الآراء النظرية الموجهة للدراسة:

استنادًا إلى تباين الظروف المادية للمجتمعات الإنسانية، واختلاف المنطلقات الفكرية للمنظرين الاجتماعيين تتعدد الرؤى والاتجاهات النظرية في تناولها للفقر تحليلًا وتفسيرًا، وفيما يلي يعرض الباحث لنماذج من هذه التفسيرات:

أ- النظرية الاقتصادية:

يرى الاقتصاديون أنه يمكن علاج الفقر من خلال زيادة دخل الفرد وإنتاجه، وأن الدولة هي المسئول الأول عن ذلك من خلال توفير برامج التعليم، والتدريب، وتوفير الإرشاد، والتوجيه إلى سوق العمل، واستحداث الوظائف، والقضاء على الفساد الإداري، كما يجب أن تقوم الدولة بتقديم مساعدات مالية لدعم الفقراء الذين لا يستطيعون العمل (مثل المعوقين والمرضى وكبار السن)، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية والصحية من سكن، وعلاج، وخلافه، والتي تقدم مجانًا، أو بأسعار منخفضة[٣٤].

ب- نظرية ثقافة الفقر:

تتمحور الفكرة الأساسية لتلك النظرية في أن للفقراء ثقافة معينة تحول بينهم وبين الخلاص من الفقر، فتنظر للفقر كنتيجة لجوانب قصور مكتسبة ناتجة عن أوضاع اجتماعية تجعل الأفراد يعجزون عن العمل بكفاءة في المجتمع، حيث ترتبط هذه الثقافة بأسلوب حياة الفقراء ونمط معيشهم، فهي تفتقر إلى الرعاية الوالدية السليمة، وتتسم بتدني الطموح، فحين يصل أطفالها إلى سن الشباب تكون قدراتهم متواضعة، وطموحهم منخفضًا، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيرًا، وبالتالي تنتقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، لذلك تفتح تلك الثقافة الباب لتوارث الفقر[٣٥]، وأطلق أوسكار لويس Oscar Lweis مصطلح ثقافة الفقر في عام ١٩٦٦[٣٦]، حيث يعرفها بأنها مجموعة من القواعد والمعتقدات والقيم والمواقف التي تجعل عددًا كبيرًا من الفقراء في حلقة دائمة من الفقر[٣٧]، ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الفقراء يستسلمون للفقر، وأن ثقافة الفقر تميل إلى إعادة إنتاج نفسها في الأسر الفقيرة، وتفتح الباب لتوارث الفقر فيها، وهكذا يصبح الفقراء محبوسين فيما يشبه الدائرة المغلقة التي لا يستطيعون الإفلات منها، إلا إذا حدثت ظروف غير عادية تغير من فكرهم وقيمهم ومواقفهم تجاه الفقر[٣٨]، وهذا يتطلب وقتًا أطول بكثير من إعادة توجيه السياسات العامة لتضييق الفوارق بين الطبقات والإسراع بالنمو الاقتصادي، كما يرى ذلك أصحاب الاتجاه الاقتصادي.

ووضع كيث جوزيف Keith Joseph نظريته حول "دورة الحرمان Cycle deprivation" وراء أن الفقراء ينشئون ثقافة خاصة مختلفة عن ثقافة المجتمع مسئولة عن استدامة فقرهم؛ لأنها تصوغ سلوكهم ومواقفهم، كما لخص هولمن Holman ذلك بقوله: "إن الأشخاص الفقراء لا يعملون على الخروج من الفقر، وأن ثقافة الفقر وسيلة لقبوله"[٣٩]، وقسم موريMURRY الفقراء إلى فئة لا يدلها في فقرها (كالأرامل و

الأيتام)، وفئة "ثقافة الاتكال و التبعية"، التي يعتمد أفرادها اعتمادا شبه كلي على ما تقدمه الدولة من معونات، و مساعدات، وهم بالتالي يعزفون عن دخول سوق العمل(٤٠).

ج- نظرية النظام العالمي:

يربط أنصار هذه النظرية بين الفقر والنظام العالمي، ويرون أن أسس النظام الاقتصادي العالمي القائمة على أساس سيطرة الشركات العابرة للقارات على اقتصاديات العالم تؤدي إلى اتساع رقعة الفقر في مجتمعات العالم الثالث، والنتيجة تكون أسوأ في حالة الدول الفقيرة والنساء والأطفال(٤١).

د- النظرية الصراع :

يؤكد كارل ماركس(Karl Marx) أهمية التفسير المادي للظاهرة الفقر(٤٢)، ويتفق معه في ذلك وليم ادرين بونجرWillem adrian bonger ، حيث يرى أن ظاهرة الفقر تعود إلى الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الانتاج، وتسيطر عليها، وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، فهناك قوى اجتماعية مؤثرة لها مصلحة في وجود الفقر، وبوجود الفقر تستأثر تلك القوى الاجتماعية بالجانب الأكبر من الثروة، فبعض الناس أصبحوا أغنياء، واستولوا على وسائل الانتاج الجماعي، أما البعض الآخر فحرموا من ملكية وسائل الإنتاج، فلم يكن أمامهم مفر إلا أن يعملوا لدى أولئك الذين أصبحوا مالكين لوسائل الإنتاج، مما أدى هذا إلى ظهور الطبقات الاجتماعية، وكان الوضع المتناقض لهذه الطبقات مصدر الصراع الطبقي، والذي أصبح علامة مميزة لتطور المجتمعات البشرية(٤٣).

هـ- نظرية الحلقة المفرغة للفقر: haus singer

تشير هذه النظرية إلى أن أساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، فمن المعروف في الدول النامية أن الفقر حلقة مفرغة، تبدأ من انخفاض مستوى التغذية، ثم انخفاض مستوى الصحة، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، و تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى، فالفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء) يمكنهم أن يدخروا و يستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء) أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، ولهذا ركز أنصار هذا الاتجاه على أهمية أشباع الحاجات الأساسية و الاجتماعية في إزالة الفقر و القضاء عليه(٤٤).

و- الاتجاه البنائي Structural Approach:

يركز هذا الاتجاه في تفسيره لأسباب الفقر على العوامل البنائية، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، وتشمل هذه العوامل الطبقات والجماعات والمنظمات والأنظمة الاجتماعية، مثل: النظام السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي ، يضاف إلى ذلك أن الفقراء يكنون في الغالب في موقع غير مرغوب به داخل البناء الهرمي الاجتماعي، ووفقا لهذا التفسير يعد الفقراء ضحية لعوامل خارجية تتمثل في اختلالات في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي يوجه اللوم وفقا لهذا الاتجاه لعوامل بنائية خارجة عن إرادة الفقير(٤٥).

ونظرًا لتعدد الأطر النظرية التي اهتمت بتفسير موضوع الدراسة، فإن الدراسة الراهنة في محاولتها لتفسير دور برنامج تكافل في مساعدة الفقراء وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، سوف تعتمد على كافة تلك الأفكار والأطر النظرية، منطلقة من فكرة أنه لم يعد مقبولا الانكباب والاختصار على نظرية واحدة في عملية التفسير، حيث ولى العصر الذي كانت فيه بعض النظريات الاجتماعية تدعي الشمول، ولم يعد مقبولا أن

يحصر الباحثون أنفسهم في إطار مقولات محددة لنظرية بعينها، حيث إن الظاهرة الاجتماعية لها مكونات وأبعاد شتى تجعلها أسيرة لتفسيرات متنوعة.

(٥) الدراسات السابقة:

في هذا المحور يحاول الباحث مناقشة بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الراهنة، حيث تخير منها الباحث الدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، الأمر الذي يعود بالنفع على الدراسة الراهنة، ومنها:

دراسة "**وانافونج**Wannaphong" (٢٠١٦) التي ربطت بين النمو الاقتصادي في تايلندا، ودوره في الحد من الفقر خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، وأكدت أهمية النمو الاقتصادي بوصفه أداة فعالة للقضاء على الفقر في الدول النامية(٤٦).

ودراسة "**أميمة أبو الخير**" (٢٠١٦) التى اهتمت بظاهرة تأنيث الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة الفقيرة تتحمل جميع الأعباء المنزلية، كما تعاني من أمراض مزمنة، كذلك كشفت نتائج الدراسة عن معاناة المرأة الفقيرة في مواصلة أبنائها في العملية التعليمية؛ لعجزها عن سداد الرسوم الدراسية لأبنائها(٤٧).

أما دراسة "**سليمة بوخيط**" (٢٠١٦) فأكدت أهمية القطاع غير الرسمي في مكافحة الفقر كونه صمام الأمان الوحيد أمام الفقراء من البطالة، خاصة مع استمرارية دائرة الفقر(٤٨).

وعن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم الحماية الاجتماعية للفقراء توصلت دراسة "**أحمد عبدالحميد سليم**" (٢٠١٤) إلى أن الصندوق أسهم في توفير كثير من فرص العمل للشباب، كما أسهم في نشر ثقافة العمل الحر، وتحسين المستوى الاجتماعي للمستفيدين من برامجه(٤٩).

أما دراسة "**منى حلمى عباس**" (٢٠١٤) فتوصلت إلى ضعف البرامج التي تنفذها الحكومة لمكافحة الفقر، وعدم فاعلية سياسات مكافحة الفقر في مصر، نظرًا لعدم وصولها للفئة المستهدفة ، وازدياد أعداد الفقراء، على الرغم من ازدياد البرامج الموجهة للفقراء، وازدياد المخصصات المالية لتلك البرامج، كما كشفت عن زيادة حدة الفقر في صعيد مصر(٥٠).

وأشارت "**داليا الزيادي**" (٢٠١١) إلى أن هناك عددًا من البرامج التي تهدف تحسين مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة والمعدومة، منها: توفير فرص عمل للفقراء، والتدريب، وشبكات الأمان الاجتماعي، والتوازن الإقليمي في توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتكافؤ الفرص، وتفعيل دور المنظمات غير الحكومية، والاهتمام بالرعاية الصحية، ودعمها للفئات الفقيرة غير القادرة، والاهتمام بالبنية الأساسية، وزيادة فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية، وتوفير المساعدات المالية للفقراء(٥١).

كما أكدت دراسة "**داليا عزت**" (٢٠٠٨) وجود بعض الصعوبات التي تواجه الاستفادة من مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومنها عدم الاستمرارية لبعض هذه المشروعات، وانخفاض قيمة القرض الممنوح، وعدم استمرارية المتابعة والتنفيذ، وابتعاد المسئولين عنهم بعد أخذ القروض، وعدم تذليل الصعوبات التي تواجههم(٥٢).

وكشفت دراسة "**هدى محمود**" (٢٠٠٧) عن أن الجمعيات الأهلية تسهم بدور ضعيف في توفير الأمان للمرأة الفقيرة، كما أشارت إلى أن الجمعيات الأهلية تواجه مجموعة من المعوقات التي تعوق إسهامها في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر، ومنها

المعوقات المالية، وضعف التطوع، ونقص خبرات المتطوعين في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر(٥٣).

واهتمت دراسة **"ابوت ال فيريس**Abbott L. Ferriss" (٢٠٠٦) بدراسة البرامج المختلفة للحد من الفقر، وأوضحت النتائج أن بعض هذه البرامج له تأثيره المباشر على الفقراء، والأخرى لها تأثير غير مباشر، مثل التحسينات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، كتحسين أوضاع البنية التحتية للمنطقة التي يعيش فيها الفقراء، إلا أن نتائج الدراسة أكدت أن الفقراء في حاجة ماسة لتلك البرامج المباشرة التي تحسن من دخولهم(٥٤).

واستهدفت دراسة "**ياسر القصاص**" (٢٠٠٣) تحديد مدى توفير معاش الضمان الاجتماعي المصري لحد الكفاف لفقراء الريف المستفيدين منه بمركز كفر الشيخ، وجاءت نتائج الدراسة لتوضيح أن معاش الضمان الاجتماعي لا يكفي لإشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية لفقراء الريف المستفيدين منه، كذلك الهيئات الاجتماعية في المجتمع مثل بنك ناصر الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومراكز الأسر المنتجة لا تقوم بالدور المنوط بها في مساعدة الفقراء(٥٥).

ووفقا لدراسة **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(٢٠٠٣)** حول تشخيص حالة الفقر الريفي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تبين أن فئة الفقراء هم ذوي الحيازات الصغيرة، والمعدمون غير الحائزين على أراضٍ زراعية، والعمال الزراعيون ذوو الأعمال العارضة، وتفشي حالات الفقر في صفوف المتسربين من المدارس والأميين والعاطلين في معظم الدول العربية، وارتفاع نسب الأسر الفقيرة التي تترأسها النساء في معظم الدول العربية، ويواجه السكان في المناطق الزراعية المروية من المناطق الريفية معدلات أقل بكثير من مخاطر الفقر، في المقابل يقطن الكثير من الفقراء في المناطق الحدودية والمتدهورة بيئيا، وتقطن الشرائح الأشد فقرا بين فقراء الريف بين المناطق النائية والحدودية، وقد يصل الفقر إلى أعلى مستوياته في بعض المناطق الأكثر بعدا عن العواصم والمدن الكبرى، ويتزايد التركيز الجغرافي للفقر بفعل المزيد من مظاهر التمييز أو الاستبعاد(٥٦).

وتشير دراسة " **زينب صالح** " (٢٠٠٠) إلى أن من أهم مظاهم الفقر انخفاض القوى الشرائية الحقيقية، نتيجة للبطالة، وتدني مستويات الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدهور الأوضاع المتعلقة بنوع الحياة التي يعيشها الفقراء في كنفها، كالحرمان من المعرفة، والتكدس في المناطق العشوائية (٥٧)، وتؤكد دراسة "**حسين جمال**" (١٩٩٩) أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لا ينظر للفقر على أنه فقر الدخل والمال، ولكنه فقر في جميع أبعاد المشكلة من بطالة، ومحو أمية، وتعليم، وصحة وغيرها؛ لذلك يسعى لتحسين جميع مستويات المعيشة في شتى المجالات من خلال المشروعات المتعددة للصندوق(٥٨).

واستهدفت دراسة "**مجدي الدسوقي**" (١٩٩٧) تحديد العائد الاجتماعي المحقق للشباب المستفيد من مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية، خاصة مشروع شباب الخريجين للصناعات الحرفية الصغيرة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استفادة الشباب من مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية وزيادة العائد الاجتماعي المحقق لهم، وذلك من خلال إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لهم، وإكسابهم خبرات عملية ومهارات فنية وتنمية المسئولية الاجتماعية لهم(٥٩)، ودراسة "**محروس خليفة**" (١٩٨٩) التي استهدفت تحديد الاحتياجات الأساسية للفقراء من المستفيدين من نظام

الضمان الاجتماعي، وتوصلت إلى عدم كفاية خدمات الضمان الاجتماعي، وأكدت أهمية تكاتف عدد من الهيئات والمؤسسات والأفراد والدولة ككل؛ لرفع المستوى المعيشي للفقراء(٦٠).

موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة:

يتحدد موقع الدراسة الراهنة بالنظر إلى مجموعة القضايا التي طرحتها الدراسات السابقة في تناولها لقضايا تحسين أوضاع الفقراء، والملاحظة العامة على الدراسات السابقة أنها تناولت عددًا من البرامج والسياسات الموجهة نحو مكافحة الفقر، وتحسين أوضاع الفقراء، دون محاولة الوقوف على فاعلية برنامج تكافل، وهو ما حاولت الدراسة الراهنة تحقيقه، **من هنا** فإن موقع الدراسة الراهنة على خريطة الدراسات السابقة يتضح في هدفها الرئيس المتمثل في الوقوف على مدى فاعلية برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف المصري.

خامسًا- الإجراءات المنهجية:

(١) أسلوب الدراسة:

في ضوء مجموعة الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، فإن الطابع الوصفي التحليلي هو الغالب عليها، إذ اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي بالعينة بوصفه أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات الوصفية.

(٢) مجالات لدراسة:

أ- المجال المكاني: طبقت الدراسة الميدانية في قريتين بريف محافظة أسيوط، فنظرًا إلى أن الدراسة سعت للوقوف على مدىفاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء في الريف المصري، فإن جمهور الدراسة هو المستفيدون من برنامج تكافل، وقد وقع اختيار الباحث على قريتي "**العزايزة**" و"**المشايعة**" بمركز الغنايم بمحافظة أسيوط، حيث تم سحب العينة منها.

ب- المجال البشري: اشتمل على المستفيدين من برنامج تكافل في قريتي "**العزايزة**" و"**المشايعة**" بمركز الغنايم بمحافظة أسيوط.

ج- المجال الزماني: تمت الدراسة الميدانية منذ بداية يناير ٢٠١٧م إلى نهاية مايو٢٠١٧م.

(٣) أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات، وتسجيلها على أداة القياس، حيث قام الباحث بتصميم مقياس مرت عملية تصميمه بالمراحل التالية:

١-وضع المقياس في شكله الأولي (المبدئي)، وقد استفاد الباحث كثيرا من الدراسات السابقة.

٢- صدق المقياس:

اعتمد الباحث على أسلوبين لقياس صدق المقياس، هما:

أ- الصدق الظاهري: حيث قام الباحث بعرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (٥)، وأسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات، قام الباحث بإجرائها على المقياس، حيث أبقى الباحث على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين نسبة ٨٠%.

ب. صدق الاتساق الداخلي: اعتمد الباحث على قياس صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وجاءت النتائج كما في جدول (٣)، حيث توضح بيانات هذا الجدول أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة، ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١، وقد تراوحت هذه القيم بين ٣٤% و ٦٥% بالنسبة لبعد الأوضاع الاجتماعية، وتراوحت القيم بين ٣٣% و ٥٤% بالنسبة لبعد الأوضاع الاقتصادية، وبين ٣٢% و ٥٦% في بعد معوقات البرنامج.

جدول (٢) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المقياس

الأوضاع الاجتماعية		الأوضاع الاقتصادية		معوقات البرنامج	
العبارة	الصدق	العبارة	الصدق	العبارة	الصدق
١	٠.٦١	١	٠.٥٤	١	٠.٤٢
٢	٠.٣٨	٢	٠.٣٦	٢	٠.٤٥
٣	٠.٤٨	٣	٠.٣٣	٣	٠.٣٢
٤	٠.٦٥	٤	٠.٤٨	٤	٠.٤٩
٥	٠.٥٤	٥	٠.٥١	٥	٠.٥٦
٦	٠.٥١	٦	٠.٤٠	٦	٠.٥٣
٧	٠.٣٤	٧	٠.٥١	٧	٠.٣٧
٨	٠.٤٣	٨	٠.٤٣		

٣-ثبات المقياس:

وللتأكد من ثبات المقياس استخدام الباحث طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٣) ثبات ألفا كرونباخ للمقياس

المتغيرات	الفاكرونباخ
الأوضاع الاجتماعية	٠.٨٦٩
الأوضاع الاقتصادية	٠.٨٤١
معوقات البرنامج	٠.٦١٧
الدرجة الكلية للمقياس	٠.٨٥٠

بلغت معاملات ألفا كرونباخ قيمة تتراوح بين ٠.٦١٧ إلى ٠.٨٦٩ وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على المقياس من ناحية الثبات.

٤- خطة التحليل الإحصائي للبيانات:

أ. الاختبارات المستخدمة:

١- معامل الارتباط (Pearson's R)، وقد استخدمه الباحث لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

٢- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس.

٣- اختبار (ت) لقياس الفروق بين المستفيدين على أبعاد المقياس.

٤- اختبار التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لقياس التباين بين الفئات الداخلية على أبعاد المقياس.

ب. المعالجة الإحصائية لعبارات الاستبانة، وحساب الوسط المرجح:

اعتمد الباحث على نمط ليكارت الثلاثي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط بـــ " أوافق " = (٣) ، وينتهي بـــ" أرفض "(١)، هذا مع الأخذ في الاعتبار عكس القيم في حالة الاستجابات السلبية، واعتمد الباحث على حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean)، وتحدد الاتجاه (Attitude) على القيم التالية:

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
أقل من ١	لا يحدث ً	أرفض	منخفض
من ١ إلى أقل من ١.٨	يحد احيانا	محايد	متوسط
أكثر من ١.٨	يحدث	موافق	مرتفع

سادسًا- مناقشة نتائج الدراسة على خريطة أهدافها:

يحاول الباحث فيما يلي أن يناقش ويفسر النتائج التي تم الوصول إليها من البيانات التي تم جمعها من المستفيدين من برنامج تكافل بريف محافظة أسيوط، وقد قسم هذه المناقشة إلى مجموعة من المحاور تبعًا لأهداف الدراسة كما يلي:

(١) بالنسبة للخصائص الاجتماعية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل:

كشف تحليل البيانات الأولية التي أدلى بها أفراد العينة من المستفيدين من برنامج تكافل بقريتي "**العزايزة**" و"**المشايعة**"بمركز الغنايم بمحافظة أسيوط عن مجموعة من الخصائص لأسر المستفيدين من البرنامج، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

١- بالنسبة للنوع: أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة الإناث بالعينة بلغت ٦٥% مقارنة مع ٣٥% من الذكور، وذلك نتيجة لطبيعة البرنامج الذي استهدف تحسين أوضاع الفقراء وتمكين المرأة المصرية.

٢- المستوى التعليمي: يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب المستوي التعليمي على النحو التالي: ١٤.٥% من الأميين، و١٦.٢% من الذين يقرءون ويكتبون (ممن تسربوا من تعليم أو حصلوا على شهادات محو الأمية)، و٢٠.٤% من أصحاب المؤهل الأساسي، و٣٥% من الحاصلين على تعليم ثانوي (دبلوم)، فضلا عن ذلك هناك ١٣.٨% من الحاصلين على المؤهل الجامعي.

٣- السن: يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب السن على النحو التالي، ٤٥.٢% من أفراد العينة من المستفيدين من برنامج تكافل من الراشدين، حيث تقع أعمارهم في الفئة العمرية (٣٠ :٤٠ سنة)، يلي ذلك الفئة العمرية (٤٠ : ٥٠ سنة) بنسبة ٣١.٥%، ثم فئة الشباب المتزوجين حديثًا، وليس لديهم عمل ولا دخل ثابت، وفي الغالب لديهم أطفال فى سن الروضة، والذين تقع أعمارهم بين (٢٠:٣٠ سنة) بنسبة ١٣.١% من جملة العينة، وأخيرًا يأتي من أعمارهم تقع في الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم ١٠.٢% من جملة عينة الدراسة.

٤- الحالة المهنية: يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب الحالة المهنية لرب الأسرة على النحو التالي: ٣٧.٩% عاطلون (أي بدون عمل)، و٣٢.٨%عامل أجري بأعمال المقاولات والإنشاءات، و١٥.٦% يعملون بأعمال الفلاحة والزراعة وتربية الحيوانات

داخل قريتي الدراسة، فضلاعن ذلك هناك ١٠.٨%من البائعين في محال تجارية، و١.٩% من أصحاب الحرف والأعمل الخدمية داخل مجتمع البحث، إضافة إلى وجود ٣ مستفيدين بنسبة ١% من أصحاب المشروعات الخاصة.

٥- قيمة المساعدة المقدمة: يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب الدخل على النحو التالي: ٣٥% يتلقون مساعدات بقيمة تقع في الفئة (٤٠٠ إلى أقل من ٤٧٥)جنيه شهريًا، و٢٥.٥% يتلقون مساعدات تقع في الفئة (٤٧٥ إلى أقل من ٥٥٠) جنيه شهريًا، و٢٣.٩% من الأسر المستفيدة تحصل على مساعدات تقع في الفئة (٣٢٥ إلى أقل من ٤٠٠) جنيه شهريًا، أما باقي الأسر المستفيدة ١٥.٦% من العينة فتحصل على مساعدات تقع في الفئة (٥٥٠ إلى ٦٢٥) جنيه شهريًا من قيمة المساعدات التي يقدمها برنامج تكافل لأسر المستفدين.

٦- حجم الأسرة: يتوزع أفراد مجتمع البحث حسب عدد الأبناء على النحو التالي:٣١% تقع أسرهم في فئة الأسر الصغيرة، حيث تشتمل على الأب والأم بدون أطفال، أو الأب والأم وطفل واحد أو طفلين، ٢٨% يبلغ عدد أفراد أسرهم خمسة أفراد وتلك الأسر تندرج في فئة الأسر المتوسطة.٣٠% يبلغ عدد أفراد أسرهم ست أفراد، وأخيرًا ١١% يبلغ عدد أفراد أسرهم سبعة أفراد فأكثر.

ولعل من أهم الملاحظات التي يمكن للباحث رصدها على الخصائص السابقة:

- فيما يتعلق بالنوع فإن البرنامج يعد أحد البرامج التي وجهتها الدولة نحو تمكين المرأة وخاصة في الريف، حيث إن البرنامج يشترط أن تكون الزوجة هي المستفيدة من المساعدة المقدمة، كما أن (كارت ATM) أو الفيزا الخاصة بالمساعدة تكون باسم الزوجة، إلا أن هناك حالات نادرة جدًا داخل الريف تحتفظ الزوجة فيها بالفيزا، وتقوم بسحب المساعدة، حيث لاحظ الباحث أن الزوجة في الريف بعد أن تستلم الفيزا الخاصة بالمساعدة تقوم بتسليمها لزوجها، وهو من يقوم بعملية السحب والصرف من هذه الأموال على الأسرة، وربما يرجع ذلك لتأثير العادات والتقاليد والموروثات الثقافية البالية التي تصور المرأة على أنها غير قادرة على تحمل المسئولية، أو أنها غير رشيدة في تعاملها مع أوجه الإنفاق لهذه الأموال، بل واحتفاظ المرأة بهذه الفيزا يعد نقصانًا من حق الرجل وقدره وقامته في الأسرة خاصة في صعيد مصر.
- كما أن السمة الغالبة على المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج هو تدني هذا المستوى، حيث بلغت نسبة الأميين ١٤.٥% والمتسربين من التعليم ١٦.٢% من جملة العينة، وهي نسب لا يستهان بها، وهذا يوضح أحد الأبعاد الاجتماعية المهمة، والخصائص الأساسية للفقر في صعيد مصر، وهي الأمية، فمشكلة الأمية ضلع رئيسي في مثلث التخلف (الجهل والفقر والمرض)، فلا بد من أن نعالج مشكلة الفقر والأمية بالتوازي، وربما هذا هو أحد المحاور التي يستهدف تنميتها وتحسينها برنامج تكافل، كذلك عدم مواصلة التعليم الجامعي، وقد يرجع ذلك لرغبة الأسرة في اختصار مراحل التعليم؛ لعدم قدرتها المادية على الإنفاق على التعليم الجامعي، وهي أمور في معظمها ترجع إلى فقر الأسرة، ولا شك أن انخفاض المستوى التعليمي بصفة عامة يؤثر على خبرات الفرد ومهاراته، وبالتالي اختياراته في سوق العمل؛ مما يجعله يقبل ما هو متاح من أعمال، سواء كانت عمالة مؤقتة أو هامشية تعمل على استدامة حالة الفقر.
- غالبية أفراد مجتمع البحث من فئة الراشدين ممن تقع أعمارهم في الفئة العمرية (٣٠ إلى ٥٠ سنة)، ويلاحظ ارتفاع نسبة الفقر بين أرباب الأسر، ممن تقع أعمارهم في

هذه الفئة العمرية في مجتمع الدراسة؛ وربما هذا يرجع إلى أن تفتت الملكية في الريف والهجرة العائدة من الدول العربية، وتقلص فرص العمل أدت إلى فقدان الكثير من هؤلاء المواطنين لفرص العمل، وتعرضهم لفقدان الدخل، ووقوعهم تحت طائلة الفقر، إلا أن هناك نسبة منهم ما زالت تسافر للعمل، أو تمارس بعض الأعمال التي تأخذ عليها أجورًا غير مستقرة (عمل غير آمن)، كما يلاحظ أيضًا وقوع عدد من الشباب داخل الدراسة من ضمن المستفيدين من البرنامج، وهم غالبًا من الشباب المتزوجين حديثًا الذين يعانون من البطالة، أو يمارسون بعض الأعمال المؤقتة أو الهامشية من أجل الحصول على دخل، ومن بين مميزات هذا البرنامج هو استقطابه لهذه الفئات العمرية المهمة، ومحاولة مساعدتهم لكي تستقر حياتهم ويرتقون بها.

- يلاحظ أيضًا من تحليل نتائج الدراسة أن أغلب أرباب الأسر المستفيدين من برنامج تكافل هم من العاطلين عن العمل، أو ممن يمارسون أعمالًا غير آمنة، وغير مستقرة، ومؤقتة، أو يعملون بأعمال هامشية، وخاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة، وتدني الأجور، هذا بالإضافة إلى حرمانهم من الأصول الرأسمالية والزراعية، حيث إن البرنامج يشترط عدم حيازة الأسرة لأية أصول رأسمالية أو أراضٍ زراعية.
- كما أن هناك تدنيًا في قيمة المساعدات التي تتلقاها غالبية الأسر المستفيدة من البرنامج، حيث إن ما يقرب من ٥٨.٩% من جملة العينة يحصلون على مساعدات أقل من ٤٧٥جنيها شهريًا، وهذه المساعدات المالية ربما لا تكفي لسد احتياجات هذه الأسر رغم أنها أسهمت في تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.
- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية كبر حجم الأسر المستفيدة من البرنامج، وربما يرجع ذلك إلى أن الأسرة الفقيرة تميل إلى المزيد من الإنجاب لإنجاب الذكور أولًا كعزوة، وتعويضًا عن الحرمان ثانيًا، حيث إن ميل فقراء الريف إلى تكوين أسرة كبيرة العدد تعد أحد استراتيجيات البقاء، فالأبناء يمثلون أيدي عاملة، سواء لدى الأسرة أو لدى الغير بأجر، كما أن كثرة عدد الأبناء تحقق للوالدين أمانا اجتماعيا، خاصة عند الكبر.
- عدم اشتمال البرنامج لأسر المتزوجين حديثًا غير المنجبين للأطفال، وربما تكون هذه الأسر أكثر حاجة للمساعدة من الأسر التي لديها أبناء، خاصة في ظل تلك التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي شهدها المجتمع المصري المعاصر.

كما تعكس لنا هذه الخصائص طبيعة الأسر المستفيدة من برنامج تكافل، وتؤكد لنا في ذات الوقت الأهمية التي تتحملها سياسة برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأسر، فكافة هذه الخصائص تفضي بنا إلى تقرير نتيجة في منتهي الأهمية، هي أن هذه الأسر المستهدفة من البرنامج يعيشون في ظروف قاسية، تزيد من وطأة المهام الملقاة على عاتقهم في إعالة أسرهم، وثم فإن أية محاولة لتحسين ظروفهم وتعزيز قدراتهم، من خلال البرامج المتعددة للدولة، ومنها برنامج تكافل موضوع الدراسة العمل على مستويات متعددة تشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية من تعليم، وصحة، وتقديم المساعدات المادية، وما إلى غير ذلك من جوانب، تتوقف عليها قدرة هذه الأسر المستهدفة من البرنامج على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وسوف نتعرف في المحور التالي من الدراسة على الدور الذي يؤديه برنامج تكافل في تحقيق هذه الأهداف.

(٢) أوجه إنفاق الأسر المستفيدة لمساعدات برنامج تكافل:

تعتمد سياسة برنامج تكافل على تقديم المساعدات المادية للفقراء المحتاجين إليها في ضوء بعض المعايير والمؤشرات التي تدل على احتياج هذه الأسر، ومن خلال الدراسة الميدانية لهذه الأسر المستفيدة تبين أن هناك عددًا من أوجه الإنفاق التي توجه إليها تلك المساعدات المادية جاءت على النحو المبين بالجدول التالي.

جدول رقم (٤) موقف عينة الدراسة من أوجه الإنفاق

	العبارات	العدد	النسبة	الترتيب
١	**الطعام والشراب**	٣١٤	١٠٠	١
٢	**الكهرباء والمياه والمرافق**	٣٠٩	٩٨.٤	٢
٣	**الصحة**	١٢٣	٣٩.٢	٤
٤	**تعليم الأبناء**	٢٧١	٨٦.٣	٣
٥	**الملابس**	٩٧	٣٠.٩	٥
٦	**شراء أشياء جديدة**	٤٦	١٤.٦	٦
٧	**الإدخار**	١٠	٣.٢	٧

كشفت البيانات الميدانية أن هناك سبعة مجالات ينفق عليها أفراد مجتمع البحث ما يحصلون عليه من المساعدات، يأتي في مقدمة مجالات الإنفاق: الطعام والشراب بنسبة ١٠٠%، يليه الكهرباء والمياة والمرافق بنسبة ٩٨.٤%، ثم تعليم الأبناء بنسبة ٨٦.٣% ، ثم الصحة بنسبة ٣٩.٢%، ثم الملابس ٣٩.٢%، ثم شراء أشياء جديدة بنسبة١٤.٦%، فضلا عن ذلك هناك نسبة ضئيلة أشارت إلى أنها توجه جزءًا من مبلغ المساعدة للإدخار بنسبة ٣.٢%.

ومن خلال البيانات السابقة يمكن رصد الملاحظات التالية:

– نظرًا لمعاناة الأسر المستفيدة من البرنامج فإن الإنفاق على الطعام والشراب جاء في مقدمة أوجه الإنفاق؛ نظرًا لأنه من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها، وخاصة أن كثيرًا من الأسر المستفيدة من البرنامج كانت تعاني ضعف الدخل، أو قلته، أو انعدامه في بعض الحالات.

– جاء الإنفاق على المرافق من كهرباء ومياه ومواصلات وغيرها في المرتبة الثانية، حيث إن هذا الانفاق أصبح جزءًا أساسيًا في المجتمعات المعاصرة، وأصبحت هذه المرافق جزءًا أساسيًا وليس مكملًا للمعيشة داخل القرى الريفية محل الدراسة.

– يأتي التعليم في المرتبة الثالثة، وخاصة أن الإنفاق على التعليم كان من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى تصميم البرنامج؛ لتحسين أوضاع الأسر التي يلتحق أبناؤها بالتعليم ما قبل الجامعي.

(٣) دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء:

أولى القضايا التي حرص الباحث على رصدها تتعلق بالدور الذي يقوم به برنامج تكافل (عبر المساعدات التي يقدمها للأسر المستفيدة) في تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراد مجتمع البحث من الأسر المستهدفة من البرنامج التي تعاني من الفقر، من هناء تضمن المقياس عددا من العبارات تدور حول هذه القضية، وفيما يلي نتائج الدراسة في هذا الشأن:

جدول رقم (٥)درجة تقدير أفراد عينة البحث لدور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية

	الأنشطة	موافق		محايد		معارض		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تساعد الأسرة أبناءها في مراحل التعليم المختلفة	١٤٤	٤٥.٩	٨٩	٢٨.٣	٨١	٢٥.٨	٢.٢٠	٠.٨٢٤	٢
٢	تساعد الأسرة في الحصول على الترفيه	٣٧	١١.٨	٥٥	١٧.٥	٢٢٢	٧٠.٧	١.٤١	٠.٦٩٢	٨
٣	تساعد الأسرة في مواجهة الأزمات والكوارث الطارئة	٧١	٢٢.٦	٨٨	٢٨	١٥٥	٤٩.٤	١.٧٣	٠.٨٠٦	٦
٤	تمكن أسر المستفيدين من الحصول على رعاية صحية أفضل	١٠١	٣٢.٢	٩٧	٣٠.٩	١١٦	٣٦.٩	١.٩٥	٠.٨٣١	٤
٥	تجعل المستفيد يشعر بالأمن الاجتماعي	١٥٨	٥٠.٣	٧٤	٢٣.٦	٨٢	٢٦.١	٢.٢٤	٠.٨٤١	١
٦	تمكن أسر المستفيدين من تحسين مستواهم المعيشي	١٢٨	٤٠.٨	١٠٩	٣٤.٧	٧٧	٢٤.٥	٢.١٦	٠.٧٩٣	٣
٧	تمكن أسر المستفيدين من تبادل الزيارات مع الأهل والأصدقاء	٧٧	٢٤.٥	٨٧	٢٧.٧	١٥٠	٤٧.٨	١.٧٧	٠.٨١٩	٥
٨	تساعد الأسرة على مواجهة الغلاء	٨١	٢٥.٨	٦٥	٢٠.٧	١٦٨	٥٣.٥	١.٧٢	٠.٨٤٨	٧
	المتوسط العام	١.٨٩								

تظهر بيانات الجدول السابق (رقم ٥) أن هناك ثمانية مؤشرات توضح درجة تقدير أفراد عينة البحث لدور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية، ووفقا للوزن النسبي والوسط المرجح الذي أوضحه الباحث في خطة التحليل الإحصائي فإن أربعة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع (زاد وسطها المرجح عن١,٨) في حين حصلت أربعة مؤشرات على وزن متوسط، وجاء الوزن النسبي العام لهذا الدور مرتفع.

وفيما يتعلق بالمؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع فقد جاء في الترتيب الأول المؤشر الخاص بشعور المستفيد بالأمن الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ (٢.٢٤)، يليه في الترتيب الثاني مساعدة الأسرة في تعليم الأبناء بمتوسط حسابي (٢.٢٠)، وفي الترتيب الثالث جاء المؤشر الخاص بتمكين الأسر المستفيدة من تحسين مستواهم المعيشي بمتوسط حسابي (٢.١٦)، وفي الترتيب الرابع جاء المؤشر الخاص بتمكين الأسر من الحصول على رعاية صحية أفضل عند متوسط حسابي (١.٩٥).

أما المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي متوسط فجاءت على النحو التالي: في الترتيب الخامس المؤشر الخاص بتمكين الأسر من الاشتراك في المناسبات الاجتماعية العائلية بمتوسط حسابي (١.٧٧) ، وفي الترتيب السادس جاء المؤشر الخاص بمساعدة الأسر على مواجهة الأزمات والكوارث بمتوسط حسابي (١.٧٣)، وفي الترتيب السابع جاء المؤشر الخاص بمساعدة الأسر على مواجهة الغلاء بمتوسط حسابي (١.٧٢)، وفي الترتيب الثامن والأخير جاء المؤشر الخاص بمساعدة الأسر على الحصول على الترفيه بمتوسط حسابي (١.٤١).

وتكشف النتائج السابقة عن درجة مرتفعة لفعالية برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد عينة البحث، حيث جاء المتوسط العام لهذا الدور عند وسط مرجح بلغ (١.٨٩)، **ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب:**

١- أن تنفيذ البرنامج أثر في زيادة درجة شعور المستفيدين بالأمن الاجتماعي، حيث إن البرنامج أعاد للأسر الفقيرة شعورهم باهتمام الدولة بهم خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها، حيث استطاعت مساعدات برنامج تكافل أن تفتح أمام فقراء تلك المناطق نوافذ الأمل على اعتبار أن الحكومة بدأت تُدرك معاناتهم.

٢- أجبر الأسر الفقيرة في القرى والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم؛ حيث يقدم برنامج تكافل مساعدات مادية مشروطة للأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة، أو الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية، ويُشترط لاستمرار الحصول عليه تقديم كشوف متابعة برامج الوقاية والصحة الأولية للأطفال من سن الميلاد حتى ٦ سنوات والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية.

٣- يساعد البرنامج على التقليل من معدلات التسرب من التعليم، حيث أجبر على أن يكون الأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٨ مسجلين بالمدارس، بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% من عدد أيام الدراسة؛ حيث حدد البرنامج مبلغ ٦٠ جنيهًا شهريًّا للطالب في المرحلة الابتدائية، و٨٠ جنيهًا للمرحلة الإعدادية، و١٠٠ جنيه للمرحلة الثانوية.

٤- أسهم البرنامج في تفعيل جهود الشباب مع برامج التنمية الحكومية، وتحريك محفزات الرضا العام تجاه الأداء العام للدولة لديهم؛ حيث إن أغلب المتقدمين والمستفيدين من البرنامج من الشباب المعيل، لدرجة أنهم وصفوا مرتبات البرنامج بأنها الحكومة الوحيدة التي قدمت بدل بطالة لهم.

٥- استطاع البرنامج مواجهة المساعدات المشروطة التي تقدمها جماعات تتمسح بالدين، كالإخوان وغيرهم للأيتام والأرامل في بعض المناطق، وبالتالي أضحى تنفيذ برنامج "كرامة وتكافل" في بعض هذه المناطق سبيلا مهمًّا لوقف استغلال الفئات المهمشة والفقراء.

(٤) دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية:

حاولت الدراسة الوقوف على دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمستفيدين، وقد كشفت الدراسة الميدانية عما يلي:

جدول رقم (٦) درجة تقدير أفراد عينة البحث لدور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية

	الأنشطة	موافق		محايد		معارض		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تلبي احتياجات الأسرة	١١٩	٣٧.٩	٩٤	٢٩.٩	١٠١	٣٢.٢	٢.٠٦	٠.٨٣٦	١
٢	تساعد الأسرة على الامتلاك	٥٠	١٥.٩	٣٢	١٠.٢	٢٣٢	٧٣.٩	١.٤٢	٠.٧٥١	٧

٣	توفر فرص تدريب للشباب	٣٤	١٠.٨	٢٦	٨.٣	٢٥٤	٨٠.٩	١.٣٠	٠.٦٥٤	٨
٤	تمكن الأسرة من عمل مشروع صغير	٧٤	٢٣.٦	١٠٧	٣٤.١	١٣٣	٤٢.٤	١.٨١	٠.٧٩١	٤
٥	تساعد على شراء أشياء جديدة	٩٤	٢٩.٩	٨٣	٢٦.٤	١٣٧	٤٣.٦	١.٨٦	٠.٨٤٨	٣
٦	يتم الادخار منها	٧٨	٢٤.٨	٥٧	١٨.٢	١٧٩	٥٧	١.٦٨	٠.٨٤٧	٦
٧	تسهم في الحد من تشغيل الأطفال	١٠٢	٣٢.٥	٧٥	٢٣.٩	١٣٧	٤٣.٦	١.٨٩	٠.٨٦٧	٢
٨	تساعد على تأمين مستقبل الأسرة	٨٥	٢٧.١	٧١	٢٢.٦	١٥٨	٥٠.٣	١.٧٧	٠.٨٥٠	٥
	المتوسط العام	١.٧٣								

تظهر بيانات الجدول السابق (رقم ٦) أن هناك ثمانية مؤشرات توضح درجة تقدير أفراد عينة البحث لدور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية، ووفقا للوزن النسبي والوسط المرجح الذي أوضحه الباحث في خطة التحليل الاحصائي فإن أربعة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع (زاد وسطها المرجح عن١,٨) في حين حصلت أربعة مؤشرات على وزن متوسط، وجاء الوزن النسبي العام لهذا الدور متوسطًا.

وفيما يتعلق بالمؤشرات التي حصلت على وزن نسبي مرتفع فقد جاء في الترتيب الأول المؤشر الخاص بقدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة المستفيدة بمتوسط حسابي بلغ (٢.٠٦)، يليه في الترتيب الثاني مساعدة الأسرة على الحد من ظاهرة عمالة وتشغيل الأطفال بمتوسط حسابي (١.٨٩)، وفي الترتيب الثالث جاء المؤشر الخاص بتمكين الأسر المستفيدة من شراء الأشياء الجديدة بمتوسط حسابي (١.٨٦)، وفي الترتيب الرابع جاء المؤشر الخاص بتمكين الأسر من عمل مشروع صغير عند متوسط حسابي (١.٨١).

أما المؤشرات التي حصلت على وزن نسبي متوسط فجاءت على النحو التالي: في الترتيب الخامس المؤشر الخاص بتمكين الأسر من تأمين مستقبلها بمتوسط حسابي (١.٧٧) ، وفي الترتيب السادس جاء المؤشر الخاص بمساعدة الأسر على الادخار من مساعدات برنامج تكافل بمتوسط حسابي (١.٦٨)، وفي الترتيب السابع جاء المؤشر الخاص بمساعدة الأسر على الامتلاك بمتوسط حسابي (١.٤٢)، وفي الترتيب الثامن والأخير جاء المؤشر الخاص بتوفير فرص تدريب للشباب في الأسر المستفيدة بمتوسط حسابي (١.٣٠).

وتكشف النتائج السابقة عن درجة متوسطة لفعالية برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية لأفراد عينة البحث، حيث جاء المتوسط العام لهذا الدور عند وسط مرجح بلغ (١.٧٣)، ومن جملة هذه النتائج يمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

١- أن المساعدات المقدمة من برنامج تكافل قد أسهمت إلى حد ما في سد الحاجات الأساسية للفقراء، وبالتالي تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بتلبية احتياجاتهم الأساسية من الأكل والشرب والملبس.

٢- أسهمت تلك المساعدات في الحد من تشغيل الأطفال، وخاصة في ضوء إجبار الأسر على تعليم أبنائها ومتابعتهم بنسبة حضور ٨٠% في المدارس؛ مما يسهم في التقليل من ظاهرة عمالة الأطفال، والتسريب من التعليم.

٣- أسهمت تلك المساعدات في قيام بعض الأسر الريفية بالانشغال بعمل مشروع صغير يعينها على مواجهة مصاعب الحياة بما يضمن استمرارية لمصدر الدخل، وعدم الاعتماد على تلك المساعدات التي يمكن أن تتوقف في أي وقت.

٤- شجعت الشباب على البحث عن فرص للتدريب على أية مهنة أو عمل "تدريب تحويلي"، وخاصة بعد أن ضمن الشباب مبدئيا حصولهم على تلك المساعدات التي يمكن أن تسد حاجاتهم الأساسية في فترة التدريب لحين حصولهم على عمل.

٥- ما زالت تلك المساعدات المادية غير كافية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي للفقراء وتحسينه؛ بما يجعلهم غير محتاجين لأية مساعدة في سد حاجاتهم ومتطلبات الحياة التي أصبحت كثيرة ومتغيرة ومتطورة، وخاصة في ظل ثقافة الاستهلاك والعولمة التي باتت تؤثر في جميع ربوع المجتمع المصري، ومن بينهم الفقراء.

(٥) معوقات الاستفادة من برنامج تكافل في الريف المصري:

كشفت الدراسة الميدانية عن جملة من المعوقات التي تقف أمام الاستفادة من برنامج تكافل في الريف المصري جاءت كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٧) درجة تقدير أفراد عينة البحث للمعوقات التي تواجه برنامج تكافل

	الأنشطة	موافق		محايد		معارض		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	روتينية الإجراءات	٢٣٨	٧٥.٨	٣٦	١١.٥	٤٠	١٢.٧	٢.٦٣	٠.٦٩٩	٦
٢	الوساطة والمحسوبية	٢٢٨	٧٢.٦	٤٩	١٥.٦	٣٧	١١.٨	٢.٦١	٠.٦٩٠	٧
٣	عدم تناسب المساعدات المقدمة	٢٤٩	٧٩.٣	٤٠	١٢.٧	٢٥	٨	٢.٧١	٠.٦٠٤	٣
٤	محدودية عدد الفقراء بالبرنامج	٢٥٦	٨١.٥	٤١	١٣.١	١٧	٥.٤	٢.٧٦	٠.٥٣٩	٢
٥	عدم الوضوح والشفافية في الاختيار	٢٢٦	٧٢	٦٥	٢٠.٧	٢٣	٧.٣	٢.٦٥	٠.٦١٣	٥
٦	عدم توفير تأمين صحي	٢٢٨	٧٢.٦	٦٦	٢١	٢٠	٦.٤	٢.٦٦	٠.٥٩٣	٤
٧	عدم تقديم مساعدات عينية	٢٥٦	٨١.٥	٤٥	١٤.٣	١٣	٤.١	٢.٧٧	٠.٥٠٩	١
	المتوسط العام	٢.٦٨								

تظهر بيانات الجدول السابق (رقم ٧) أن هناك سبعة مؤشرات توضح درجة تقدير أفراد عينة البحث للمعوقات التي تواجه برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء، ووفقا للوزن النسبي والوسط المرجح الذي أوضحه الباحث في خطة التحليل الإحصائي فإن السبعة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع (زاد وسطها المرجح عن١,٨)، وجاء الوزن النسبي العام لهذه المعوقات مرتفعًا عند وسط مرجح بلغ (٢.٦٨).

وتكشف النتائج السابقة عن درجة مرتفعة للمعوقات التي تواجه برنامج تكافل في تحسين الأوضاع لأفراد عينة البحث، وجاء ترتيبها على النحو التالي:

١-عدم تقديم مساعدة عينية (شقة ، أرض...) مع تسهيل شروط الحصول عليها، فقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح للعبارة ٢.٧٧ درجة، حيث يتم الاكتفاء بالمبلغ المادي الذي يقدم شهريًا كمساعدة دون أدنى مرعاة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع.

٢- محدودية عدد الفقراء الذين يشملهم البرنامج: فقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح للعبارة ٢.٧٦ درجة، حيث إن عدد أسر الفقراء المستفدين من البرنامج محدود جدًا مقارنة بأعداد الفقراء الموجودين بمجتمع الدراسة.

٣- عدم تناسب المساعدات المقدمة من البرنامج مع الاحتياجات الاقتصادية الفعلية لأسر المستفيدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٢.٧١ درجة، حيث إن سياسة البرنامج لا تضع في الحسبان زيادة مبلغ المساعدة كل عام لكي تتناسب مع زيادة الأسعار وتغير الاحتياجات وتعددها في ظل آليات العولمة.

٤- عدم توفير البرنامج لمنظومة التأمين الصحي لأسر المستفيدين، فقد بلغ المتوسط الحسابي المرجع ٢.٦٦ درجة، وعدم توفير تأمين صحي لكل أفراد الأسرة يجعل تلك الأسر تنفق جانبًا كبيرًا من المساعدات المادية التى يقدمها لها البرنامج على متابعة حالتهم الصحية وشراء الأدوية، وهو ما يجعله أحد المعوقات التي تحد من فاعلية البرنامج.

٥- عدم الوضوح والشفافية في الاختيار حيث بلغ المتوسط المرجح ٢.٦٥درجة.

٦- روتينية الإجراءات المتبعة في قياس مستوى الفقر لأسر المستفيدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح للعبارة ٢.٦٣درجة.

٧- وأخيرًا جاء دور الوساطة والمحسوبية كمعوق لفعالية برنامج تكافل، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح للعبارة ٢.٦١ درجة.

وبمراجعة المعوقات السابقة، يصل الباحث إلى تقرير بعض الأمور المهمة، أولها أن مراعاة هذه المعوقات يعمل على تحسين الاستفادة من برنامج تكافل بما يضمن تحقيق الرفاهية للأسر المستفيدة، والحصول على التعليم، وتنمية الجوانب الذاتية عبر التدريب، والاستفادة من الخدمات الصحية والحصول على الدخل المناسب، فضلا عن امتلاك القدرة الاقتصادية المناسبة لتلبية الحاجات الأساسية.

(٦) دور بعض المتغيرات الاجتماعية في فاعلية برنامج تكافل:

حرص الباحث على معرفة أهم الفروق في بعض المتغيرات الاجتماعية للمستفيدين من البرنامج وأثرها على فاعلية البرنامج، باستخدام تحليل التباين الأحادي "ف" لدلالة الفروق بين المجموعات المختلفة، واستخدام أسلوب "شيفيه" لمعرفة اتجاه الدلالة على متغيرات الدراسة، وكذلك استخدام أسلوب "ت" والانحراف المعياري، وذلك على النحو التالي:

١- بالنسبة للنوع:

جدول رقم (٩) دلالة الفروق بين الذكور والإناث وأبعاد المقياس

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
١- الاحتياجات الاجتماعية	ذكر	١٣٣	١.٨٩٨	٠.٥٩٠٦	٠.٠٠١٠	٠.٩٨٤ غير دالة
	أنثى	١٨١	١.٩٠٠	٠.٥٨١٦		
	المجموع	٣١٤	١.٨٩٩	٠.٥٨٤٥		
٢- الأوضاع الاقتصادية	ذكر	١٣٣	١.٧٤٤	٠.٦٠٧٣	٠.٣٢٩	٠.٥٦٦ غير دالة
	أنثى	١٨١	١.٧٠٨	٠.٥١٦٤		
	المجموع	٣١٤	١.٧٢٣	٠.٥٥٦١		
٣- المعوقات	ذكر	١٣٣	٢.٣٩٤	٠.٣٤٠٨	٠.٠٩٤	٠.٧٥٩ غير دالة
	أنثى	١٨١	٢.٣٨٢	٠.٣٣٨٩		
	المجموع	٣١٤	٢.٣٨٧	٠.٣٣٩٢		

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٩) حيث استخدام الباحث الاختبار الاحصائي (ت) لدلالة الفروق بين الذكور والإناث على فاعلية برنامج تكافل، يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في موقفهم من دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وربما يرجع ذلك لأن الأزواج والزوجات التي تم دراستهم يعيشون المستوى نفسه، ويتشاركون المشكلات والتحديات ذاتها التي تواجه أسرهم، مما جعل موقفهم متشابهًا، ولا توجد فروق تذكر بينهم.

كما تؤكد هذه النتيجة أن المرأة في المجتمع الصعيدي أصبحت على نفس درجة الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحيطة بأسرتها، ولم تعد منغلقة على ذاتها، وربما كانت فكرة البرنامج أحد العوامل التي ساعدت على تمكينها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية للأسرة، وخاصة تأكيدها أهمية المرأة واستخراج المساعدات المادية باسمها.

٢- أثر السن:

جدول رقم (١٠) دلالة الفروق بين المستويات العمرية المختلفة وأبعاد المقياس

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
١- الاحتياجات الاجتماعية	بين المجموعات	٤.٣٢٢	٣	١.٤٤١	٤.٣٥٣	٠.٠٠٥ دالة عند ٠.٠١
	داخل المجموعات	١٠٢.٦٠٢	٣١٠	٠.٣٣١		
	المجموع	١٠٦.٩٢٤	٣١٣			
٢- الأوضاع الاقتصادية	بين المجموعات	٣.٠٩٣	٣	١.٠٣١	٣.٤١١	٠.٠١٨ دالة عند ٠.٠٥
	داخل المجموعات	٩٣.٦٩٩	٣١٠	٠.٣٠٢		
	المجموع	٩٦.٧٩٢	٣١٣			
٣- المعوقات	بين المجموعات	٠.٤٨٤	٣	٠.١٦١	١.٤٠٨	٠.٢٤١ غير دالة
	داخل المجموعات	٣٥.٥٣٤	٣١٠	٠.١١٥		
	المجموع	٣٦.٠١٨	٣١٣			

اختبار "شيفيه" لدلالة الفروق بين المجموعات

أبعاد المقياس		٣٠>٢٠	٤٠>٣٠	٥٠>٤٠	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
١- الاحتياجات الاجتماعية	٣٠>٢٠	-*	–	–	٤١	١.٩٧٠	٠.٦١٧
	٤٠>٣٠	٠.١٦١	–	–	١٤٢	١.٨٠٨	٠.٥٢٥
	٥٠>٤٠	-٠.٠٧٩	-٠.٢٤١*	–	٩٩	٢.٠٤٩	٠.٦١٥
	٥٠ سنة فأكثر	٠.٢١٩	٠.٠٥٨١	٠.٢٩٩*	٣٢	١.٧٥٠	٠.٦٠٢
٢- الأوضاع الاقتصادية	٢٠ < ٣٠	–	–	–	٤١	١.٧٥٦	٠.٥١٥
	٣٠ < ٤٠	٠.١٠٤	–	–	١٤٢	١.٦٥١	٠.٥٣٠
	٤٠ < ٥٠	-٠.١٠٠	-٠.٢٠٤*	–	٩٩	١.٨٥٦	٠.٥٧٤
	٥٠ سنة فأكثر	٠.١٦٦	٠.٠٦١	٠.٢٦٦*	٣٢	١.٥٩٠	٠.٥٩٦
٣- المعوقات	٢٠ < ٣٠	–	–	–	٤١	٢.٣٩٦	٠.٤٠٠
	٣٠ <	٠.٠١٥	–	–	١٤٢	٢.٣٨١	٠.٢٨٩

	٤٠						
	٤٠ < ٥٠	٠.٠٤٠	٠.٠٢٥	–	٩٩	٢.٣٥٦	٠.٣٧٩
	٥٠ سنة فأكثر	٠.٠٩٩	-٠.١١٤	-٠.١٤٠	٣٢	٢.٤٩٦	٠.٣٢٣

* دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

باستخدام الباحث للاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه "أنوفا" لدلالة الفروق بين المجموعات المختلفة، واستخدام أسلوب "شيفيه" لمعرفة اتجاه الدلالة على متغيرات السن المختلفة تبين ما يلي:

- بشأن بعد الأوضاع الاجتماعية، كشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ في اتجاه الفئة العمرية (٤٠ إلى ٥٠ سنة) مقارنة بالفئات العمرية الأقل (٢٠ < ٣٠ سنة، والفئة ٣٠ < ٤٠ سنة).
- أما لبعد الأوضاع الاقتصادية، فكشفت النتائج عن فروق دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ في اتجاه الفئة العمرية ٤٠<٥٠ سنة مقارنة بالفئات العمرية الأقل (٢٠ < ٣٠ سنة، والفئة ٣٠ < ٤٠ سنة).
- أما عن المعوقات التي تواجه برنامج تكافل، فتبين عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الفئات العمرية المختلفة.

ومن خلال هذه النتائج يمكن رصد الملاحظات التالية:

إن الفئة العمرية للراشدين من ٤٠<٥٠ سنة هم الأكثر إدراكًا ووعيًا وشعورًا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة أن أغلبهم يحصلون على مبلغ مقبول إلى حد ما، بالإضافة إلى أن أغلبهم في هذا السن قد يكون لديه عمل آخر غير ثابت أو غير رسمي يسهم في تحسين دخله، بالإضافة إلى تلك المساعدة المادية التي لم يكن في يوم من الأيام يحلم بها.

بينما الفئات العمرية الأصغر سنًا والمتزوجون حديثا ربما يكونون يعانون فعليا من البطالة، كما أن عدم إضافة الأطفال الرضع أو ضعف قيمة المساعدة المقدمة لتلك الأسر المتزوجة حديثا أو التي لديها أطفال رضع، ربما يكون لها أثرها في عدم شعورهم بتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

سابعًا- برنامج تكافل وتحسين أوضاع الفقراء: قراءة تفسيرية لنتائج الدراسة الميدانية في ضوء الإطار النظري:

(١) الخصائص الاجتماعية للأسر المستفيدة من برنامج تكافل بالريف المصري:

كشفت نتائج الدراسة من خلال تحليل الإحصاءات المرتبطة بالفقر في المجتمع المصري عن ارتفاع مستوى الفقر في الريف مقارنة بالحضر، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(٢٠٠٣)**، والتي أشارت إلى أن الكثير من الفقراء يقطنون في المناطق الحدودية والمتدهورة بيئيًا، كما تقطن الشرائح الأشد فقرًا في الريف، ويصل الفقر إلى أعلى مستوياته في بعض المناطق الأكثر بعدًا عن العواصم والمدن الكبرى، حيث يتزايد التركيز الجغرافي للفقر بفعل التمييز أو الاستبعاد.

وفيما يتعلق بالنوع، فأوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن برنامج تكافل يعد أحد البرامج التي وجهتها الدولة نحو تمكين المرأة وخاصة في الريف المصري، حيث إن البرنامج يشترط أن تكون الزوجة هي المستفيدة من المساعدة المقدمة، كما أن (كارت ATM) أو الفيزا الخاصة بالمساعدة تكون باسم الزوجة، إلا أن هناك حالات نادرة جدًا

داخل الريف هي من تحتفظ الزوجة بالفيزا، وتقوم بنفسها بسحب المساعدة المادية. والملاحظة الهامة التي يمكن رصدها أن الزوجة في الريف بعد أن تستلم الفيزا الخاصة بالمساعدة تقوم بتسليمها لزوجها، وهو من يقوم بعملية السحب والصرف من هذه الأموال على الأسرة، وربما يرجع ذلك لتأثير العادات والتقاليد والموروثات الثقافية البالية التي تصور المرأة على أنها غير قادرة على تحمل المسئولية، أو أنها غير رشيدة في تعاملها مع أوجه الانفاق لهذه الأموال، بل واحتفاظ المرأة بهذه الفيزا يعد نقصانًا من حق وقدر الرجل في الأسرة الريفية.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن أهداف برنامج تكافل تتفق مع ما أشارت إليه دراسة "**أميمة أبوالخير**" (٢٠١٦) حول ظاهرة تأنيث الفقر وتأكيدها أن المرأة الفقيرة تتحمل جميع الأعباء في الأسرة الفقيرة، وهكذا جاءت أهداف برنامج تكافل لتعمل على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.

كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن السمة الغالبة لأرباب أسر المستفيدين من برنامج تكافل هو تدني المستوى التعليمي لهم، حيث بلغت نسبة الأميين ١٤.٥% والمتسربين من التعليم ١٦.٢% من جملة العينة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**(٢٠٠٣)التي أشارت إلى تفشي حالات الفقر في صفوف المتسربين من المدارس والأميين.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد مجتمع البحث من أرباب الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج يقعون في فئة الراشدين، حيث تقع أعمارهم في الفئة العمرية (٣٠ إلى ٥٠ سنة)، ويلاحظ أن ارتفاع نسبة الفقر بين أرباب الأسر ممن تقع أعمارهم في هذه الفئة العمرية بمجتمع الدراسة ربما يرجع ذلك إلى تفتت الملكية في الريف، والهجرة العائدة من الدول المجاورة، وتقلص فرص العمل أدت إلى فقدان الكثير من هؤلاء المواطنين لفرص العمل، وتعرضهم لفقدان الدخل ووقوعهم تحت طائلة الفقر.

كذلك كشف تحليل نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب أرباب أسر المستفيدين من برنامج تكافل هم من العاطلين عن العمل، أو ممن يمارسون أعمالًا غير آمنة، وغير مستقرة، ومؤقتة، أو يعملون بأعمال هامشية، وخاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور بالريف، وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفت عنه دراسة **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**(٢٠٠٣)، حيث أشارت إلى أن الفقراء أغلبهم من العمال الزراعيين ذوي الأعمال العارضة، والعاطلين عن العمل.

كما اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تدنيًا في قيمة المساعدات التي تتلقاها غالبية أسر المستفيدين من البرنامج، حيث إن ما يقرب من ٥٨.٩% من جملة العينة يحصلون على مساعدات أقل من ٥٠٠ جنيه شهريًا، وهذه المساعدات المالية ربما لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية لهذه الأسرة بما يضمن تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة "**منى حلمى عباس**" (٢٠١٤) إلى ضعف دور البرامج التي تنفذها الحكومة في دول العالم الثالث لمكافحة الفقر، وعدم فاعلية سياسات مكافحة الفقر، نظرًا لعدم وصولها للفئة المستهدفة، وازدياد أعداد الفقراء، على الرغم من ازدياد المخصصات المالية لتلك البرامج.

أما عن حجم أسر المستفيدين فأوضحت نتائج الدراسة الميدانية كبر حجم الأسر المستفيدة، وعدم اشتمال البرنامج لأسر المتزوجين حديثًا غير المنجبين للأطفال، وربما

تكون أكثر حاجة للمساعدة من الأسر التي لديها أبناء، خاصة في ظل تلك التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي شهدها المجتمع المصري المعاصر.

كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن تنوع أوجه إنفاق المساعدات المقدمة من برنامج تكافل كما يلي: الطعام والشراب(١٠٠%)، ثم الكهرباء والمياه والمرافق(٩٨.٤%)، ثم تعليم الأبناء (٨٦.٣%)، ثم الصحة (٣٩.٢%)، ثم الملابس(٣٩.٢%)، ثم شراء أشياء جديدة(١٤.٦%)، فضلا عن ذلك فهناك نسبة ضئيلة أشارت إلى أنها توجه جزءًا من مبلغ المساعدة للادخار (٣.٢%)، وتعكس أوجه الإنفاق تلك المعاناة التي تواجهها أسر المستفيدين من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، لذا جاءت الحاجات الأساسية المادية في مقدمة أوجه الإنفاق، ثم التعليم والصحة في ضوء شروط البرنامج التي أجبرت الأسرة على متابعة أولادهم في المراحل التعليمية المختلفة، ومتابعة أطفالهم الصغار صحيًا في الوحدات والمراكز الصحية.

وفي ضوء تلك النتائج يمكن القول بأن البرنامج على أرض الواقع لم يحقق المأمول منه، فعند مقارنة جملة الأهداف التي حددها البرنامج بما خلصت إليه الدراسة الميدانية من نتائج يمكن القول إن البرنامج لم ينجح بالدرجة المأمولة في تحقيق ما سعى إليه من نتائج على أرض الواقع، ويمكن إثارة الملاحظات التالية:

أ.إن البرنامج في الأصل موجه لشريحة الفقراء، ومن ثم فكان من الضروري على الدولة ـــــــــ وهي المسئولة عن رسم سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية وتنفيذها ـــــــــ أن تراعي البعد المكاني أو الجغرافي في مسألة تطبيق البرنامج، فتراعي أن نسبة الفقر تتركز في المناطق الريفية بدرجة تفوق نظيرتها من المناطق الحضرية، ومن ثم فكان من الضروري أن يتسم تطبيق البرنامج بقدر من المرونة التي تمكنه من أن يحقق أهدافه بفعالية.

ب. واحدة من أهم الملاحظات التي تم رصدها من خلال الدراسة الميدانية كون البرنامج موجه بالدرجة الأولى لشريحة النساء، وهو ما يعطي فكرة جيدة عن دور الدولة في تمكين الشرائح الفقيرة من النساء في المجتمع المصري بوجه عام والريف منه على وجه الخصوص.

ج.يعكس تدني المستوى التعليمي لأرباب الأسر في مجتمع البحث من المستفيدين من البرنامج المسئولية الثقافية التي كان ينبغي على صانعي السياسات ومن صمم هذا البرنامج أن يراعيها، فالبرنامج وكما كشفت النتائج الميدانية طوع من قبل المستفيدين لتبلية الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب ورعاية صحية، وعلى ذلك لم ينعكس التأثير الثقافي للبرنامج على أسر المستفيدين.

د. تعكس مسألة تدني قيمة المساعدات المقدمة من قبل البرنامج الهزل الشديد الذي تعاني منه سياسات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة في مصر، وهو الأمر الذي يعطي فكرة جيدة عن قدرة تلك السياسات على حماية الشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية، وتتفاقم خطورة هذا الوضع في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة، والتي تزايدت معها أعداد الفقراء وتزايد معها معدلات التضخم وزيادة الأسعار، مما انعكس سلبا على أوضاع شرائح اجتماعية كثيرة في المجتمع المصري.

(٢) دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية للأسر الفقيرة:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن لبرنامج تكافل دورًا واضحًا في تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام للمقياس ١.٨ درجة، وذلك بوزن نسبي مرتفع، حيث اتضح ذلك من خلال قدرة البرنامج على:

١- زيادة شعور أسر المستفيدين بالأمن الاجتماعي، وربما يرجع ذلك إلى أن البرنامج أعاد للأسر الفقيرة شعورهم باهتمام الدولة بهم خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها، حيث استطاعت مساعدات برنامج تكافل أن تفتح أمام فقراء تلك المناطق نوافذ الأمل، على اعتبار أن الحكومة بدأت تُدرك معاناتهم، وخاصة أن البرنامج يعد أحد آليات تطوير نظم الحماية الاجتماعية، وربطها بمؤشرات تنموية لتعزيز الحصول على الحقوق الأساسية للأسر الفقيرة، وجاء البرنامج استجابة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الحكومة المصرية بعد التحولات السياسية والاجتماعية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

٢- ساعد البرنامج الأسر المستفيدة على المتابعة الصحية لأبنائها، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن برنامج تكافل أجبر الأسر الفقيرة في القرى والنجوع على المتابعة الصحية لأطفالهم؛ حيث يقدم برنامج تكافل مساعدات مادية مشروطة للأسر التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة، أو الأطفال الصغار الذين يحتاجون إلى الرعاية والمتابعة الصحية، ويُشترط لاستمرار الحصول عليه تقديم كشوف متابعة برامج الوقاية والصحة الأولية للأطفال من سن الميلاد حتى ٦ سنوات والأمهات بالوحدات الصحية الحكومية.

٣- ساعد الأسر المستفيدة في التقليل من التسرب من التعليم، حيث أسهم البرنامج في التقليل من معدلات التسرب من التعليم، كما أجبر الأسر على أن يكون الأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٨ سنة مسجلين بالمدارس، بنسبة حضور لا تقل عن ٨٠% من عدد أيام الدراسة؛ حيث حدد البرنامج مبلغ ٦٠ جنيهًا شهريًّا للطالب في المرحلة الابتدائية، و٨٠ جنيهًا للمرحلة الإعدادية، و١٠٠ جنيه للمرحلة الثانوية.

٤- أسهم البرنامج في تفعيل جهود الشباب مع برامج التنمية الحكومية، وتحريك محفزات الرضا العام تجاه الأداء العام للدولة لديهم؛ وذلك بفضل شموله للشباب، حيث إن أغلب المستفيدين من البرنامج من الشباب المعيل، لدرجة أن بعضهم وصف مرتبات البرنامج بأنها الحكومة الوحيدة التي قدمت بدل بطالة لهم.

٥- استطاع البرنامج مواجهة المساعدات المشروطة التي تقدمها جماعات تتمسح بالدين كالإخوان وغيرهم للأيتام والأرامل في بعض المناطق، وبالتالي أضحى تنفيذ برنامج "تكافل" في بعض هذه المناطق سبيلا مهمًّا لوقف استغلال الفئات المهمشة والفقراء.

والملاحظ أن دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية ينطلق من إيمان البرنامج بأن الفقر ليس قلة الدخل أو انعدامه عن حد معين (الفقر المطلق)، بل ينطلق من مفهوم أكثر رحابة للفقر، ليتضمن فقر القدرات والمهارات، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة "**حسين جمال**" (١٩٩٩) بأن الفقر ليس مجرد فقر الدخل والمال، ولكنه فقر في جميع الأبعاد الاجتماعية من بطالة، ومحو أمية، وتعليم، وصحة وغيرها، كما يلاحظ أيضا أن نظرية ثقافة الفقر تؤكد وجود "ثقافة الاتكال و التبعية" لدى الفقراء، حيث إنهم يعتمدون اعتمادًا شبه كلي على ما تقدمه الدولة من معونات ومساعدات، وذلك نتيجة لنقص قدراتهم ومهاراتهم.

وهنا وعلى الرغم من الوجاهة المفترضة التي قد يظهرها تحليل نظرية ثقافة الفقر، فإن أوضاع الفقراء في مجتمع البحث، تؤكد للباحث وبشكل جلي أن المسألة لا يمكن أن يصح النظر إليها من منظور مقولات نظرية ثقافة الفقر على وجه الإطلاق، وتأكيد البرنامج أن الفقر ليس قلة دخل أو انعدامه عن حد معين، وأنه ينطلق من مفهوم أكثر رحابة ليتضمن فقر القدرات، وهو نوع من المغالطة من قبل صانعي السياسات، والذين يحاولون تأكيد وترسيخ فكرة محددة، وهي أن الفقر يعود بالأساس إلى أسباب تتعلق بالفقراء أنفسهم، وليس انعكاسًا لتدني وتدهور قدرات الدولة على رعاية أبنائها، إن التأكيد على أن الفقر يعود لخصائص ترتبط بالقدرات هو بمثابة دس السم في العسل، والقول بطريقة أخرى هو محاولة لرفع الحرج عن الدولة والمسئولين، وتبرير غير مقبول لتملص الدولة عن مسئولياتها المعروفة منذ قديم الأزل في رعاية مواطنيها في كافة جوانب الحياة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا، ومن ثم فإن تأكيد البرنامج أن مسألة الفقر هي أمر فردي هو تمهيد مسبق من قبل المسئولين لتبرير فشل البرنامج، أو عدم قدرته على تحقيق ما وعد به، وما سعى إلى تحقيقه.

(٣) دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر الفقيرة:

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أهمية الدور الاقتصادي لبرنامج تكافل، بوصفه أحد البرامج الموجهة لتقديم المساعدات المادية للفقراء من أجل تحسين أوضاعهم، وهو ما يتفق مع الأبعاد الاقتصادية للفقر، حيث أشارت دراسة " **زينب صالح** " (٢٠٠٠) إلى أن من أهم مظاهم الفقر انخفاض القوى الشرائية الحقيقية، نتيجة للبطالة، وتدني مستويات الأجور، وارتفاع تكاليف المعيشة، ولعل هذه الخصائص الاقتصادية للأسر الفقيرة جعلت أول هم يواجه برنامج تكافل هو ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية للفقراء، وهذا ما طرحته النظرية الاقتصادية، حيث أكدت أنه يمكن علاج الفقر من خلال زيادة دخل الفرد وإنتاجه، حيث جاءت نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

١- إن المساعدات المقدمة من برنامج تكافل أسهمت إلى حد ما في سد الحاجات الأساسية للفقراء، وبالتالي تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وخاصة ما يتعلق بتلبية احتياجاتهم الأساسية من الأكل والشرب والملبس.

٢- أسهمت تلك المساعدات في الحد من تشغيل الأطفال، وخاصة في ضوء إجبار الأسر على تعليم أبنائها ومتابعتهم بنسبة حضور ٨٠% في المدارس؛ مما يسهم في التقليل من ظاهرة عمالة الأطفال والتسريب من التعليم.

٣- أسهمت تلك المساعدات في قيام بعض الأسر الريفية بالانشغال بعمل مشروع صغير يعينها على مواجهة مصاعب الحياة؛ بما يضمن استمرارية لمصدر الدخل، وعدم الاعتماد على تلك المساعدات التي يمكن أن تتوقف في أي وقت.

٤- شجعت الشباب على البحث عن فرص للتدريب على أية مهنة أو عمل "تدريب تحويلي"، وخاصة بعد أن ضمن الشباب مبدئيًا حصولهم على تلك المساعدات التي يمكن أن تسد حاجاتهم الأساسية في فترة التدريب لحين حصولهم على عمل.

٥- ما زالت تلك المساعدات المادية غير كافية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي للفقراء وتحسينه؛ بما يجعلهم غير محتاجين لأية مساعدة في سد حاجاتهم ومتطلبات الحياة التي أصبحت كثيرة ومتغيرة ومتطورة، وخاصة في ظل ثقافة الاستهلاك والعولمة التي باتت تؤثر في جميع ربوع المجتمع المصري، ومن بينهم الفقراء.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية الصراع في تفسير الفقر، والتي أكدت أهمية التفسير المادي للفقر، وكيف كان العامل الاقتصادي سببًا رئيسًا في حدوث الفقر وعاملًا في علاجه ومكافحته، كما ربطت نظرية النظام العالمي بين الفقر والنظام العالمي، وكيف أثر ذلك في تدهور البلدان النامية، وكذلك أشارت نظرية الحلقة المفرغة للفقر إلى أنه لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض (الفقراء)، أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر، ولهذا ركز أنصار هذا الاتجاه على أهمية أشباع الحاجات الأساسية في إزالة الفقر و القضاء عليه، وكان هناك عدد من الدراسات السابقة في هذا المحور، منها دراسة "وانافونجWannaphong" (٢٠١٦) التي ربطت بين النمو الاقتصادي ودوره في الحد من الفقر، كما أشارت "داليا الزيادي" (٢٠١١) إلى أهمية البرامج الاقتصادية في تحسين مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة والمعدومة، واهتمت كذلك دراسة "ابوت ال فيريس Abbott L. Ferriss" (٢٠٠٦) بدراسة البرامج الاقتصادية المختلفة للحد من الفقر، وأوضحت أن بعض هذه البرامج له تأثيره المباشر على الفقراء، والأخرى لها تأثير غير مباشر مثل التحسينات البيئية والاقتصادية والاجتماعية كتحسين أوضاع البنية التحتية للمنطقة التي يعيش فيها الفقراء.

(٤) دور المتغيرات الاجتماعية في فاعلية برنامج تكافل في تحسين أوضاع الفقراء:

ربط التحليل الإحصائي بين بعض المتغيرات الاجتماعية ومدى فاعلية برنامج تكافل، وقد كشف هذا الربط عن مجموعة من النتائج المهمة كما يلي:

١- تبين من نتائج الدراسة الميدانية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في موقفهم من دور برنامج تكافل في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وربما يرجع ذلك لأن الأزواج والزوجات الذين تم دراستهم يعيشون المستوى نفسه، ويتشاركون نفس المشكلات والتحديات التي تواجه أسرهم، مما جعل موقفهم متشابهًا، ولا توجد فروق تذكر بينهم، كما تؤكد هذه النتيجة أن المرأة في المجتمع الصعيدي أصبحت على نفس درجة الوعي الاجتماعي بالمتغيرات المحيطة بأسرتها، ولم تعد منغلقة على ذاتها، وربما كانت فكرة البرنامج أحد العوامل التي ساعدت في تمكينها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية للأسرة، وخاصة تأكيدها أهمية المرأة واستخراج المساعدات المادية باسمها.

٢- كشفت الدراسة الميدانية أن الفئة العمرية للراشدين من ٤٠ < ٥٠ سنة هم الأكثر إدراكًا ووعيًا وشعورًا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة أن أغلبهم يحصلون على مبلغ مقبول إلى حد ما، بالإضافة إلى أن أغلبهم في هذا السن قد يكون لديه عمل آخر غير ثابت، أو غير رسمي يسهم في تحسين دخله، بالإضافة إلى تلك المساعدة المادية التي لم يكن في يوم من الأيام يحلم بها، بينما الفئات العمرية الأصغر سنًا والمتزوجون حديثا ربما يكونون معانين فعليا من البطالة، كما أن عدم إضافة الأطفال الرضع أو ضعف قيمة المساعدة المقدمة لتلك الأسر المتزوجة حديثًا أو التي لديها أطفال الرضع، ربما يكون لها أثرها في عدم شعورهم بتحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

(٥) المعوقات التي تواجه برنامج تكافل:

من خلال استقراء نتائج الدراسة الميدانية حول المعوقات التي تواجه برنامج تكافل في الريف فقد جاء في مقدمتها: عدم تقديم مساعدة عينية كشقة أو قطعة أرض مع تسهيل شروط الحصول عليها، ومحدودية عدد الفقراء الذين يشملهم البرنامج، وعدم شموله للعديد من الفقراء بالريف من المتزوجين حديثًا، وعدم تناسب المساعدات المقدمة من البرنامج

مع الاحتياجات الفعلية لأسر المستفيدين، وتدني قيمة المساعدة الشهرية، وعدم توفير تأمين صحي للمستفيدين، وعدم الوضوح والشفافية في الاختيار، وروتينية الإجراءات المتبعة في الحصول على المساعدات والوساطة والمحسوبية.

وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "**داليا عزت**" (٢٠٠٨)على وجود بعض الصعوبات التي تواجه الاستفادة من المشروعات الموجهة للفقراء، ودراسة "**ياسر القصاص**" (٢٠٠٣) التي أوضحت أن المساعدات المقدمة من الحكومة للفقراء لا تكفي لإشباع الحد الأدنى من الحاجات الضرورية لهم، وكذلك أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أهمية الشراكة بين القطاعين الأهلي والحكومي في مكافحة الفقر، مثل دراسة "**سليمة بوخيط**" (٢٠١٦) التي أوضحت أهمية القطاع غير الرسمي في مكافحة الفقر لكونه صمام الأمان الوحيد أمام الفقراء، خاصة مع استمرارية دائرة الفقر، ودراسة "**محروس خليفة**" (١٩٨٩) التي أكدت أهمية تكاتف العديد من الهيئات والمؤسسات والأفراد والدولة ككل لرفع المستوى المعيشي للفقراء، وكذلك دراسة "**أحمد عبدالحميد سليم**" (٢٠١٤) التي أشارت إلى أهمية نشر ثقافة العمل الحر من أجل تحسين المستوى الاجتماعي للفقراء.

- توصيات الدراسة:

- العمل على زيادة قيمة المساعدة المالية المقدمة من البرنامج، بحيث تتناسب مع الاحتياجات الأساسية الفعلية للأسر الفقيرة، وخاصة في ضوء غلو الأسعار، وتدني قيمة الجنيه المصري.
- العمل على تسهيل إجراءات الحصول على المساعدة المالية المقدمة من البرنامج من خلال الاستعانة بالمكاتب المحلية داخل القرى في استخراج الأوراق المطلوبة، دون الحاجة للانتقال للمدينة، والبحث عن أماكن استخراج هذه الأوراق.
- العمل على أن يشمل البرنامج على تقديم مساعدة مالية للأطفال الرضع والمرأة الحامل؛ لأنهما أكثر الفئات حاجة إلى المساعدة في هذه الفترة.
- محاولة دمج برنامج تكافل مع برامج التدريب التحويلي، بحيث يتم تدريب أرباب الأسر المستفيدة، وخاصة من الشباب على المهن المتوفرة في سوق العمل بما يضمن لهم مصدرًا ثابتًا للكسب.
- العمل على تشديد المراقبة على الوحدات الاجتماعية فيما يخص دراسة حالة المتقدمين للحصول على المساعدة، وعدم الاكتفاء بالدراسة المكتبية وأهمية النزول إلى الميدان، وإلى منازلهم للكشف عن حالتهم الفعلية، وتقديم تقرير عنهم بما يضمن تقديم المساعدة للجهات المستحقة فقط.

Abstract

The Effectiveness of a Solidarity Program in Improving the Positions of the Poor: A Field Study at two Villages of Assiut Governorate

By Ahmed Zain El-Aabdeen

The current study examined the effectiveness of the Solidarity program in improving the positions of the poor in the Egyptian countryside. The researcher used the social survey method for the sample. He applied the field study upon a sample of beneficiaries in the solidarity program at the two villages named"Al-Azayzeh and Al-Mashea at El-Ghanayem Department. The Sample reached a total of 314 beneficiaries of the solidarity program. A measure of the researcher's design has been applied

after being subject to arbitration. The results showed that there is a decline in the value of the assistance received by the majority of the beneficiary families. They were represented in Spending on food, drink, electricity, water and utilities, and that the implementation of the program affected on the increased awareness of the beneficiaries of the state interest of them. The program also forced the poor families to follow up the healthy and educational status of their children and contributed to reducing child labor. Among the obstacles of the solidarity program at the countryside is that it does not include financial help, the limit number of the poor covered by the program. Also, it does not include many poor peoples at the countryside, especially those who have recently married. In addition, the help presented by the program do not suit the actual needs of beneficiary families, and the low monthly help.

الهوامش

(١) محمد حسين صادق: **الحماية الاجتماعية كمؤشر لإشباع الحاجات الصحية للفقراء.** مجلة الشرق الأوسط "مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس"، العدد ٣٨، مارس ٢٠١٦، ص٢٩٥.

(٢) أمين قسول: **التمويل الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع بالبلدان النامية.** مجلة اقتصاد شمال افريقيا، العدد ٩، ٢٠١١، ص٨٧.

(٣) عاشور أحمد عاشور: **دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد – رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي. مجلة** آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد ١٦، يونيو ٢٠١٤، ص١٦.

(٤) فوزيه عبدالدايم عبدالفتاح: **المتغيرات المرتبطة بالمشاركة الفاعلة للجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الفقر.** المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية بعنوان "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية"، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس ٢٠١٠، المجلد ٤، ص ٢١١٥.

(٥) Henry L. Tischler; "**Introduction to Sociology**". 10th ed., Australia: Wadsworth Cengage Learning, 2011, p.195.

(٦) المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: **خصائص الأسر الفقيرة في مصر ٢٠١٥.** (القاهرة: مطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إصدار ديسمبر ٢٠١٦) ص٣.

(٧) المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية: **خرائط الفقر للاستهداف الجغرافي.** (القاهرة: مطبوعات الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٣) ص ص٢٣–٢٥.

(٨) أحمد سليمان محمد على: حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة. سلسلة آراء في قضايا التخطيط والتنمية (تصدر عن معهد التخطيط القومي بالقاهرة)، العدد٢٤، ١٥ أبريل ٢٠١٧، ص١.

(٩) آسية بلخير: **الوطن العربي ومواجهة الفقر- من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية.** مجلة المستقبل العربي (لبنان)، مجلد ٣٨، العدد٤٣٩، سبتمبر ٢٠١٥، ص٣٩.

(١٠) السيد فراج السعيد محمد: **تنوع مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية ومدى انعكاسها على استراتيجيات التنمية مع التطبيق على التجربة المصرية – دراسة نقدية.** مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة، جامعة الزقازيق) مجلد ٣٨، العدد ٢، يوليه ٢٠١٦، ص١١٦.

(١١) إسماعيل صيام: **مواجهة انخفاض مستوى المعيشة "الفقر" – اتخاذ أساس لتحقيق التكامل والتنسيق بين مؤسسات المجتمعات وتحديد الاستراتيجيات والأولويات.** أعمال المؤتمر العلمي الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة تحت عنوان "**الفقر والمؤسسات والتنمية في الوطن العربي**"، أبريل ٢٠٠٨، ص٥٨٧.

(١٢) الحسين ولد بديدي: **الفقر في موريتانيا – أسباب الانتشار واستراتيجيات المواجهة.** مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نوكشوط موريتانيا) العدد ٧، ٢٠١٦، ص٩٠.

(١٣)Salem Press (Eds.); "**The Effects of Poveerty & The Welfare State**". (*Sociology Reference Guide*), California: Salem Press, 2011, p.14.

(١٤) محمد أحمد عبدالعظيم: **دور المنظمات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مواجهة ظاهرة الفقر.** المؤتمر السنوي الثالث عشر بعنوان "إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية". (جامعة عين شمس: كلية التجارة، وحدة بحوث الأزمات) مجلد ٢، نوفمبر ٢٠٠٨، ص٩٨٢.

(١٥) سليمة بوخيط: **واقع سياسة مكافحة الفقر والبطالة في الجزائر.** عالم التربية، ٢٠١٦، ص١.

(١٦)Nadejda Ballard; "**Globalization and poverty**". USA: Chelsea House Publishers, Haights Cross Communications Co., 2006, pp.6-7.

(١٧) عبير محمود مجاهد: **انعكاسات السياسات الحكومية في مصر على مشكلة الفقر.** مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٢٢ و ٢٣، العدد ٧٢ و ٧٣، ٢٠١٦، ص٦١.

(١٨) أحمد حمدان محمد: **الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة.** مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد ٥٥، يناير ٢٠١٦، ص ٢٠٥.

(١٩) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي الاجتماعي (مارس ٢٠١٨) تقرير البنك الدولي عن إحصاءات الفقر، اللجنة الاحصائية، الدورة التاسعة والأربعون، بنود للعمل (إحصاءات الفقر)، الطبعة العربية، نيويوركن ص ٢. متاح على الموقع التالي:
https://unstats.un.org/unsd/statcom/49th-session/documents/2018-23-Poverty-A.pdf

(٢٠) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.** بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦، ص١٥٣.

(٢١) علي عبد الرازق جلبي: **تصميم البحث الاجتماعي - الأسس والاستراتيجيات**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص٣١٨.

(٢٢) F. Ellen Netting and others: "**Social Work Macro practice**". U.S.A.: Addison Wesley Longman, Inc.,1998, p.267.

(٢٣) أحمد سليمان محمد على: حول برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة. سلسلة آراء في قضايا التخطيط والتنمية (تصدر عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة)، العدد٢٤، ١٥ أبريل ٢٠١٧، ص١.

(٢٤) احمد عبداللاه: غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي في حوارها لروز اليوسف: ٨.٢ مليون مواطن يستفيدون من برنامج تكافل وكرامة (http://www.rosa-magazine.com/news/21343). ١٤ يونيو ٢٠١٧م

(٢٥) الهيئة العامة للاستعلامات: برنامج تكافل وكرامة. (http://www.sis.gov.eg/section/809/7588?lang=ar)

(٢٦) آسية بلخير: **الوطن العربي ومواجهة الفقر- من الإرث الاستعماري إلى تحديات العولمة الاقتصادية.** مجلة المستقبل العربي (لبنان)، مجلد ٣٨، العدد٤٣٩، سبتمبر ٢٠١٥، ص٤٠.

(٢٧)Joan Ferrante; "**Seeing Sociology: An Introduction**". Australia: Wadsworth Cengage Learning, 2011, p.235.

(٢٨) أحمد حمدان محمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة. مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد ٥٥، يناير ٢٠١٦، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(٢٩) أحمد حمدان محمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة. مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد ٥٥، يناير ٢٠١٦، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

(٣٠) William A. Darity; "**International Encyclopedia of the Social Sciences**". 2nd ed., New York: Course Technology cengae Learning, 2008, p.405.

(٣١) صابرين عربي سعد: **آليات وسياسات مواجهة الفقر الريفي.** مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد٥٤، يونيو ٢٠١٥، ص ص٢٨٤-٢٨٥.

(٣٢) محمد حسين صادق: **الحماية الاجتماعية كمؤشر لإشباع الحاجات الصحية للفقراء.** مجلة الشرق الأوسط "مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس"، العدد ٣٨، مارس ٢٠١٦، ص ص٣١٢-٣١٣.

(٣٣) Henry L. Tischler; "**Introduction to Sociology**". 10th ed., Australia: Wadsworth Cengage Learning, 2011, p.p.199-201.

(٣٤) عبيد بن على عطيان: **ظاهرة الفقر- دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة وأسبابها وسبل علاجها.** مجلة جامعة الملك عبدالعزيز في الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، ٢٠٠٥، ص ص١١٢-١١٣.

(٣٥) عبداللطيف بن محمد الفوزان: **دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الفقر المؤنث.** مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد٥٥، يناير ٢٠١٦، ص ص٣١٩-٣٣٧.

(٣٦) عبيد بن على عطيان: **ظاهرة الفقر- دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة وأسبابها وسبل علاجها.** مجلة جامعة الملك عبدالعزيز في الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، ٢٠٠٥، ص١٠١.

(٣٧) William E. Thompson and Joseph V. Hickey; "**Society in Focus: An Introduction to Sociology Census Update**". 7th ed., New York: Allyn & Bacon, 2013, p.216.

(٣٨) عبيد بن على عطيان: **ظاهرة الفقر- دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة وأسبابها وسبل علاجها.** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٣، ١٩٩٨، ص ص١٥-١٦.

(٣٩) Dave Backwith; "**Social Work, Poverty and Social Exclusion".**New York: Open University Press, 2015, p.21.

(٤٠) محمد درويش: سوسيولوجية الفقر. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مركز جيل البحث العلمي بالجزائر) العدد ٢١، يونيو ٢٠١٦، ص ص٢٠٠-٢٠١.

(٤١) عبيد بن على عطيان: **ظاهرة الفقر- دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة وأسبابها وسبل علاجها.** مجلة جامعة الملك عبدالعزيز في الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد ١٣، ٢٠٠٥، ص١٠٨.

(٤٢) محمد درويش: **سوسيولوجية الفقر.** مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مركز جيل البحث العلمي بالجزائر) العدد ٢١، يونيو ٢٠١٦، ص ص٢٠١-٢٠٢.

(٤٣) محمد درويش: **سوسيولوجية الفقر.** مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مركز جيل البحث العلمي بالجزائر) العدد ٢١، يونيو ٢٠١٦، ص ص٢٠٦-٢٠٧.

(٤٤) محمد درويش: **سوسيولوجية الفقر.** مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (مركز جيل البحث العلمي بالجزائر) العدد ٢١، يونيو ٢٠١٦، ص٢٠٥.

(٤٥) محمود محمد الكفاوين: **معتقدات طلبة الخدمة الاجتماعية حول أسباب الفقر في الأردن – دراسة ميدانية على طلبة الخدمة الاجتماعية بالجامعة الأردنية.** دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (الأردن)، مجلد ٤٣، ملحق ٦، ٢٠١٦، ص٢٦٢٦.

(٤٦) Wannaphong Durongkaveroj; "**Does Economic Growth Help Reducing Poverty? A Case of Thailand in Recent Data"**. (in) Van-Nam Huynh, et al.; "**Causal Inference in Econometrics".**Springer International Publishing Switzerland, 2016, pp.515-524.

(٤٧) أميمة أبوالخير: **المرأة وظاهرة الفقر – دراسة سوسيولوجية.** مجلد ٣٣، العدد ١٣١، ٢٠١٦، ص ص٤٧-٧٧.

(٤٨) سليمة بوخيط: **واقع سياسة مكافحة الفقر والبطالة في الجزائر.** عالم التربية، السنة١٧، العدد٥٣، ٢٠١٦، ص ص١-١٩.

(٤٩) أحمد عبدالحميد سليم: **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تدعيم للحماية الاجتماعية للفقراء في الريف.** مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، ٢٠١٤.

(٥٠) منى حلمي عباس: **سياسات مكافحة الفقر في مصر.** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد٤، ٢٠١٤، ص ص٢٥٧-٥٥٩.

(٥١) داليا الزيادي: **العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر في مصر.** مجلد ١٥ (عدد خاص)، سبتمبر ٢٠١١، ص٣٦٥.

(٥٢) داليا عزت عبدالعزيز: **مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية وتحسين مستوى المعيشة للفقراء دراسة مطبقة على مشروع تحسين الحياة المعيشية للأسر الفقيرة بحلوان.** المؤتمر العلمي الدول الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، مارس ٢٠٠٨، مجلد ٨، ص ص٣٤٦٤-٣٥١١.

(٥٣) هدى محمود حسن: **اسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في ظل العولمة – دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع.** المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية (جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية)، مجلد ٥، مارس ٢٠٠٧، ص٣٦٥.

(٥٤) Abbott L. Ferriss; "**Approaches to Reducing Poverty".** *Applied Research in Quality of Life*, Vol.1, 2006, pp.217–226.

(٥٥) ياسر قصاص: **الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣.

(٥٦) صابرين عربي سعد: **آليات وسياسات مواجهة الفقر الريفي.** مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد٥٤، يونيو ٢٠١٥، ص ص٣٠١-٣٠٢.

(٥٧) زينب صالح الأشوح: **دور الحكومة في مكافحة الفقر المتفاقم مع سياسات التحول الاقتصادي في مصر – نظرة خاصة إلى فقر النساء "رؤية اقتصادية تحليلية".** مجلة البحوث الإدارية (مصر)، المجلد ١٣، العدد٤، أكتوبر ٢٠٠٠، ص٩٥.

(٥٨) حسين الجمال: **مجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تحسين المستويات المعيشية.** أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، أكوبر ١٩٩٩، ص ص١٨٣-١٨٩.

(٥٩) مجدي الدسوقي: **العائد الاجتماعي لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٧.

(٦٠) محروس خليفة: **حاجات الفقراء وأساليب مواجهتها- تحليل اجتماعي لكفاءة نظام الضمان الاجتماعي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ص٢٨٤-٢٨٥.